

علي بن أبي طالب عليه السلام في النص القرآني

- قراءة في ولايته بمنطق التحليل الدلالي -

الأستاذ المساعد الدكتور
سيروان عبد الزهرة الجنابي
جامعة الكوفة - كلية الفقه

علي بن أبي طالب عليه السلام في النص القرآني - قراءة في ولايته بمنطق التحليل الدلالي -

الأستاذ المساعد الدكتور
سيروان عبد الزهرة الجنابي
جامعة الكوفة - كلية الفقه

توطئة:

إذا كان التعبير الإلهي المقدس يمثل في إحدى منطلقاته الاعتقادية وأساسه المنطقية الفصيل الأصل للقطع فيما يختلف فيه والمُعتمد الأجل لحسم ما تتباين فيه الوجهات وتتغاير به التوجهات فإنه يمكن أن يُقال بأن ما يصدق به حقاً من مضمون استدلالى ودلالة مشفوعة بالحجة الصحيحة يُعد إبلاغاً حاسماً وتكليفاً مفروغاً من النقاش فيه؛ إذ لا يسع الشك أن يتسرب إليه أو يترك مجالاً للتردد من أن يتنابه والحال هذه؛ ذلك بأن الإشارات الدلالية في مضامين السياقات القرآنية إذا ما تواردت في غير موضع على محور معنوي موحد فإنه لا بد من الإقرار - تأسيساً على هذا التوارد الاصراري - بأن هذا المحور المضموني أو ذلك الحيز المعنوي هو الأولى بالإتباع والأمثل بالافتداء؛ بل هو الحجة الأصل التي لا يمكن صدعها أو إعادة النظر فيها أو إعادتها إلى النظر تارة أخرى؛ لأن الإجماع على مضمون توحيدي معين في النصوص القرآنية يفضي بالمتلقي إلى نتيجة محسومة لا مناص منها.

من هنا نقول إن هناك جملة من الإشارات الدلالية والإمارات النصية اللاتي وردت في التعبير السماوي المعجز تعمل متعاضدة للتنصيب على ثبوتية الأمر للإمام علي بن أبي طالب عليه السلام بأنه الأمثل بالإتباع بعد رسول الله صلى الله عليه وآله لتوافر مجموعة من الصفات وجملة من المواصفات التي تؤهله إلى هذا

المنصب القيادي وترشحه لاحتلال الإعاضة المكانية بعد الرسول الأعظم بين المسلمين؛ لأن القاعدة العقلية تنصُّ بما لا يقبل الجدل على أن الأعلّم والأجدر هو الأولى بالقيادة والأحق بالانقياد إليه وله دون غيره؛ بهذا نقول إن البنائيات النصية - على وفق منطق الإشارات- في التعبير القرآني المقدس قد أسهمت بكليّتها في بناء دلالة الأحق بالخلف بعد رسول الله (صلوات الله وسلامه عليه)؛ من هنا تجلّت فرضية هذا المسعى العلمي تلك الفرضية التي نعمل مقارنة على استكناه حقيقتها من الإشارة القرآنية عن طريق توظيف منهج التحليل الدلالي؛ إذ سيجري استحصال ما سيق في التعبير المقدس دالاً على تملّك الإمام علي عليه السلام لأهلية القيادة وجدارة الإدارة انتهاءً إلى قناعة استدلالية معينة تأخذ بيد المتلقي إلى جادة التسليم المبني على ساس المنطق الاستدلالي المستنبط من البنية المترابطة في الخطاب القرآني المعجز.

وسيستعين الباحث بالمنهج الموضوعي إلى جانب منهج التحليل النصي لإثبات مبدأ هذه الأحقية؛ ذلك بأن هذا النمط من المناهج التفسيرية يقوم على أساس وجود مُشكل خارجي سواء أكان عقائدياً أم حكماًياً أو اجتماعياً أو غيره، وبناءً عليه يغوصُ المفسرُ في النصوص القرآنية المرتبطة بهذا الموضوع في القرآن الكريم مُلمّلاً تلك النصوص قارئاً إياها على وفق مبدأ الاستدلال والدلالة للوصول إلى نتيجة متكاملة أو نظرية واضحة المعالم تعدُّ حلاً لذلك المشكل الداعي إلى توظيف هذا النمط من التفسير؛ يقول السيد الصدر: إنَّ ((اصطلاح الموضوعية هنا... بمعنى أن يبدأ من الموضوع من الواقع الخارجي من الشيء الخارجي، ويعود إلى القرآن الكريم))^(١)، فالمنهج الموضوعي ((يحاول القيام بالدراسة القرآنية لموضوع من موضوعات الحياة العقائدية أو الاجتماعية أو الكونية فيبين ويبحث ويدرس مثلاً عقيدة التوحيد في القرآن، أو يبحث عقيدة النبوة في القرآن، أو عن المذهب الاقتصادي في القرآن، أو عن

سنن التأريخ في القرآن، أو عن السماوات والأرض في القرآن الكريم، وهكذا))^(٢) فهو يدور ضمن نطاق موضوع واحد يمثل مُعضلاً خارجياً يحتاج إلى إجابة وافية ومتكاملة من النص القرآني لا محالة؛ لهذا كان اختيار هذا المنهج موافقاً للنتيجة المعرفية المطلوب تحقيقها من هذا البحث، فلما كان ثمة مُشكل عقائدي يرتبط بمكانة الإمام علي عليه السلام ووجوب إتباعه كان من الواجب استعمال هذا المنهج تحديداً غير أن هذا المنهج لا يمكن استعماله منفرداً ما لم يُضم إليه منهج التحليل الخطابي لكل النصوص القرآنية التي ستتمحور على قراءة المشكل الخارجي من منطوق قرآني؛ من هنا سيعمل المنهجان متعاضدين للوصول إلى محصلة مُقنعة تأخذ بأيدينا إلى حيز الطمأنينة من أن الولاية بعد الرسول الأكرم وأهلبيتها لا تكون إلا لعلي بن أبي طالب حصراً، وبناءً على الرغبة الشديدة في تلبية هذا المطلب العقائدي سيقسم هذا الجهد المعرفي على جملة من المباحث هي على النحو الآتي.

المبحث الأول

قراءة دلالية في آية المباهلة

إذا كان النص القرآني يعدُّ معجزة السماء الخالدة؛ فإنَّ كلَّ ما ورد فيه من مضامين خطابية تعدُّ صادقة جدية الإرادة على وجه الإطلاق؛ وذلك تأسيساً على صفة مُنشئ النص من جهة وسمّة ذلك الخطاب من جهة أخرى - أي الإعجاز الدائم-؛ من هنا نقول إنَّ الإمام علي عليه السلام هو نفس الرسول الأعظم بناءً على قوله تعالى ﴿فَمَنْ حَاجَّكَ فِيهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَلْ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ﴾^(٣) فعند التأمل في النص الكريم نجد أنَّ هناك جملة من الإسهامات البنائية في الآية قد أثبتت أحقية الإمام بالرسول الكريم وهي على النحو الآتي:

١- قَدْ مَ النص ذكر الأبناء في قوله تعالى ﴿فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ﴾
وأراد بالأبناء في هذا الموضع الحسن والحسين عليهما السلام (٤)، ولما كان النص
حريصاً على حفظ ديمومة الإسلام قَدْ مَ ذكر الأبناء قبل غيره؛ ذلك
بأنهما الامتداد الأمثل لرسول من أجل إتمام مهمة استمرارية دين
السماء فهم خلفاؤه وقادة أمتهم من بعده؛ لذا وجب أن يباهل بهم
النصارى لأنهم جزء من كينونة الرسالة المحمدية وامتداد دائم لها؛
ولهذا عبر عنهم بإضافة الضمير (نا) إليه شخصاً في قوله (أبناءنا)؛ إذ
اسند الرسول بنوة الأئمة إلى نفسه صراحةً؛ وهذا يشير على وجه
التصريح بأن أمير المؤمنين عليه السلام هو ذات الرسول الأعظم؛ لأنه لما نسب
صلوات الله عليه أبناء علي إليه فإن ذلك يدل على إيمانه المطلق بأن
علياً هو نفسه من ناحية وبأنه هو الأولى من بعده في صيانة كيان الدين
من ناحية أخرى، وإلا ما إلزام إسناد أبوة علي للحسن والحسين إلى
ذاته الزكية صلوا الله عليه، فلو قلت لشخص ما مشيراً إلى أبنائه
هؤلاء أبنائي فإنه يستلزم بالحتمة إيمانك شخصياً بتوحد الماهية بينك
وبين الأب المشار إليه من حيث النسب والصفات والدرجة المعتقد
وإمكان الإنابة؛ بهذا نستبين أن إسناد الرسول صفة الأبوة إليه بدلاً من
علي لدليل حاسم على أنه مؤمن بأن علياً ينوب عنه؛ بل في هذا
الخطاب تشريف لعلي ورفع من شأنه؛ لأن الرسول في هذا الموطن هو
الذي أناب نفسه عن علي لا العكس؛ وبهذا يكون قبول العكس أو
تحققه من باب الأولى عقلاً، ولما كانت مقولة الرسول وحياً يوحى؛ إذ
يقول سبحانه بشأن الرسول الكريم ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ
يُوحَىٰ﴾ كان الإيمان بالنيابة أمراً لا مناص من البت فيه البتة.

٢- إن تقديم لفظ الأمر (قُلْ) في صدر الآية الكريمة لدليل قطعي على أن

هذا المقال صادر من الذات العليا - الله سبحانه وتعالى - على سبيل التكليف الإلزامي؛ لأنه المناط الدلالي لهذا النص متعلقاً بمنطق عقائدي هو من الأهمية بمكان ما يدعو إلى الإلزام التشديدي على الرسول وهو الإبانة بأن الدين الإسلامي هو أرقى الأديان وأكملها ويجب اتباعه من جهة، والتنصيب على أن علياً وأبناءه هم خلفاء الرسول ونوابه من جهة أخرى، فلما كان الأمر على هذا القدر من الاهتمام قدّم سبحانه آمراً بـ (قُلْ) فألزم الرسول هذا الإبلاغ وجوباً؛ بهذا يعدّ منطوق الآية واجباً اعتقادياً وتكليفاً سماوياً يجب الركون إليه والتسليم به لا محالة، وتأسيساً عليه نستدل على أن الرسول وإن كان لا ينطق عن الهوى غير أن مقولته للنصارى بنص هذه الآية لم تكن من عنده البتة؛ بل هو تكليف الهي واجب الإبلاغ منه والإلزام للآخر بدلالة (قُلْ) بابتداء.

وسند هذا الإلزام إتماماً لنص الآية هو قوله صلوات الله عليه: ((إني تارك فيكم الثقلين أحدهما أكبر من الآخر؛ كتاب الله جبل ممدود من السماء إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي وإنهما لن يفترقا حتى يردا على الحوض))^(٥).

٢- قرينة تعبيره عن الإمام علي عليه السلام بأنه نفسه الزكية وذلك بلازم إضافة الضمير (نا) إلى لفظة (أنفس) في قوله (وأنفسنا)^(٦)، فلو لم يكن الإمام علي عليه السلام هو نفس الرسول من حيث اتحاد خصوصية الماهية واتفاق خصوصية المهمة الأدائية بلحاظ الامتداد مع الاحتفاظ بالمائز الرتبتي في طبيعة التكليف الوظيفي، ما عبر عنه سبحانه بهذه الحيشة الخطائية الرائعة، وعليه لابد من نقول - والحال هذه - من أن الأئمة هم أبناء الرسول لأنهم منحدرون من الإمام علي عليه السلام نسباً والذي هو نفس الرسول الأعظم؛ فهم أبناء الرسول نفساً والرسول أبوهم تحقّقاً

باتحاد الماهية بينه وبين الإمام علي عليه السلام؛ إذ نُقِلَ عن: ((جابر بن عبد الله {رضي الله عنه} قال: سمعت رسول الله {صلى الله عليه وسلم}، يقول لعلي: يا علي؛ الناس من شجر شتى وأنا وأنت من شجرة واحدة))^(٧).

٣- دلالة الإضافة في لفظة (ونساءنا) فلما كانت فاطمة عليها السلام هي نساء النبي وأهله استلزم القول - من هنا - بأن أبناءها جميعاً هم أبناء النبي الأكرم، وإن الرسول وعلياً يتناوبان المكانة من حيث الامتداد النسبي للأبناء، فالتعبير عن {فاطمة} بأنها نساء النبي دليل صريح بأن أولادها هم أولاد النبي باعتبار المرجعية، وتأسيساً عليه ينكشف لنا الداعي الذي دفع النبي لأن يسند لنفسه نسبة الأبناء والنفس والنساء؛ إذ العلة في ذلك تكمن في أن هؤلاء هم أهل بيت نبوته؛ ولما كانت المباهلة مع نصارى نجران تقتضي أن يثبت الرسول صدق دعوته السماوية وبأنه مبعوث من الله سبحانه فعلاً؛ وجب أن يأتي بكل ما يثبت كينونة الرسالة ويمت بصلة وثيقة إليها؛ ولهذا جاء بعلي نفسه وفاطمة نساءه والأئمة أبناءه؛ لأنهم يمثلون الرسالة كينونةً والامتداد الأصل للرسول بعد رحيله، والدليل على أهمية هذا الموقف أن الخطاب الإلهي عبر عن النسبة إلى الرسول كلها بضمير الجمع (نا) وهذا الضمير يمثل الرسول الأكرم؛ ومن دواعي الخطاب العربي وخصوصيته الدلالية في استعمال الضمائر أنه لا يُعبر عن المفرد بضمير الجمع إلا لزيادة الأهمية وجلالة الموقف وقوة تأكيد مضمون الحديث والحدث معاً، ولما كانت المباهلة على درجة عالية من الحرص على تحقيق إثبات النبوة إلى الرسول وتحقيق صدق دعوة الناس من السماء على لسان النبي الكريم جرى التعبير بضمير الجمع لذلك؛ بهذا نفهم

أن دلالة صياغة المفرد في الضمير على هيئة الجمع تتفق تماماً مع دلالة إضافة الأئمة وعلي وفاطمة إلى الرسول بوصفهم سمة لا تنفك من ماهية الأداء الرسالي للرسول الأكرم.

وقد يشير الضمير الجمعي (نا) إلى دلالة أخرى غير دلالة الاهتمام والتعظيم وهي دلالة المشاركة بين الرسول الأعظم والإمام علي عليه السلام وأنه خليفته من بعده - وهذه الدلالة هي الأرجح فيما يحسب الباحث-، فإحالة الضمير (نا) في هذا الموضع تكون للرسول ولعلي في وقت معاً؛ لأنهما متحدان في الماهية؛ فقله (أبناءنا) يريد به أبناء علي والرسول، وقوله (أنفسنا) لأن نفهسَم واحدة مُتحدة موحدة، وقوله (نساءنا) لأن فاطمة هي نساؤهم، فأما علي فباعتبار الزوجية وأما الرسول فباعتبار الامتداد النسبي من حيث الأبناء بلحاظ أن أبناءها هم أبناء الرسول؛ إذ لا خلف للرسول من الأبناء؛ من هنا يكون أبناء فاطمة هم أبناء صلوات الله عليه لأنهما الامتداد النسبي والمكاني الأمثل للرسول؛ بهذا يظهر أن الضمير (نا) هو ضمير مشترك الدلالة يشاطره الرسول وعلي في آن معاً، وهذا يثبت أن علياً هو أولى بالرسول وإن هذه الآية تمثل مصداقاً إشارياً واضحاً يثبت أن الولاية له بعد الرسول الأكرم ما هي إلا نتيجة تحصيلية للمضامين البيانية لهذه النصوص السماوية المقدسة، فثمة تمهيد وتهئية لمصداق بيعة غدير خم، ولم يكن الأمر مفاجأة لأي أحد من المسلمين البتة؛ بل هو أمر متوقع الحدث لا مجال للمواربة فيه مطلقاً.

المبحث الثاني

قراءة دلالية في آية الولاية

إذا كان النص القرآني يتفاوت في بيان دلالاته من الخفي إلى الجلي ومن الترميز إلى التصريح من الإبهام إلى الوضوح فإنه يمكن أن نقرر بأن الإشارة الدلالية إلى مصداق أحقية الولاية للإمام علي عليه السلام إذا كانت قد وردت في

نص آية المباهلة على سبيل الترميز فإنها قد وردت بمضمون أجلى تصريحاً وأشد بياناً في آية الولاية؛ حيث يقول سبحانه ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ مُرَاقِبُونَ﴾^(٨) وإذا ما حاولنا تقريب مضامين هذا النص الكريم بمنطق تحليل الخطاب اللغوي فانه بعد التأمل والنظر في النص المقدس سندرك بان الله تعالى قد صاغه بأجود لغة وأسس على أروع قاعدة لضبط المعنى إذ بنى الدلالة بحثية غاية في بيان جماليات الخطاب من جهة وترسيخ أحقية تلك الدلالة واستظهارها من جهة أخرى، إذ إن أول ما يشد انتباهنا ويوقد أذهاننا هو التساؤل عن داعي تصدير النص بلفظة (إنما) فهذه اللفظة تدل على معنى الحصر والتخصيص -على وفق المنظور البلاغي والنحوي- لأن المنطق المضموني ل(إنما) والوظيفة الأساسية لها في الخطاب هي أداء مهمة تضيق الدلالة وحبسها في مجال منفرد، إذ تعمل على إعاقه المنفذ الذهني من أن يمارس على ما بعدها - من جملة - فتح باب التصورات المضمونية أو الإضافات الحدسية، فثمة فارق بين قولك: (إنما زيد صادق) بزيادة (إنما) على الجملة، وقولك: (زيد صادق) بتجرد (إنما) منها، والفارق ظاهر بين، فبمجرد أن تقرأ العبارتين قراءة دلالية واعية فإنك ستدرك البون بينهما، فالجملة الأولى تنص على حصر (زيد) في صفة الصدق حصراً من دون أن ينصرف ذهن المتلقي إلى إضافة احد آخر تصدق عليه صفة اصدق غير (زيد)، وهذه الدلالة الانحاسية التي دعت لأن يكون زيد صادقاً ولا يكذب أبداً منشأوها الوجود الكياني ل(إنما) في بداية الجملة.

على حين أن العبارة الثانية (زيد صادق) لا تعدو أن تكون إخباراً ابتدائياً ينص على أن زيدا يتمتع بصفة الصدق غير أن هذه الصفة قد لا تكون ملازمة له على الدوام، كما عبر عن هذه الملازمة وجود (إنما) في الجملة الأولى، ولكن حينما نسحب كلامنا هذا لتطبيقه على الآية الكريمة سنلاحظ أن النص

المقدس وإن كان قد ابتدأ بـ (إنما) صدارة فإن الحال مختلفة - هنا - من حيث تراتبية الألفاظ فقوله تعالى ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ﴾ يختلف من حيث الترتيب اللفظي عن قولنا (إنما زيد صادق) لأن النص المقدس استعمل حيثية تقديم الصفة وتأخير الموصوف؛ إذ نجد أن الله سبحانه قد قدم لفظة (وليكم) وأخر لفظة الجلالة (الله) على حين أن قولنا (إنما زيد صادق) قد تقدم فيه الموصوف (زيد) وتأخرت الصفة (الصدق)، إن لتقديم الصفة (وليكم) في النص الكريم له أثر بالغ في ترسيم الدلالة الحصرية لدى المتلقي بحشية أوثق مما لو قدم سبحانه لفظ الجلالة (الله) على الصفة (وليكم)، وعلة ذلك تكمن في أن تقديم الصفة على الموصوف تمثل وجهاً ثانياً من وجوه الحصر وتوكيد المعنى وتخصيصه، فقولك (إنما زيد صادق) يبين في قوة الدلالة واثبات الصدق لزيد من قولك (إنما الصادق زيد)؛ وإن اتحدت العبارتان بوجود (إنما) في صدارتيهما؛ ذلك بأن العبارة الأولى تدل على حصر (زيد) الموصوف في صفة (الصدق) فزيد صادق دائماً وإن هذه الصفة ملاحقة له وملازمة إليه على وجه الديمومة، ولكن يمكن أن يكون غير زيد صادقاً أيضاً، على حين أن قولك (إنما الصادق زيد) فإنك تجعل بهذا التقديم صفة الصدق محصورة في زيد وحده فحسب دون أي شخص آخر وهذا المعنى أرصن وأوثق من سابقه لإثبات صدق زيد فحسب؛ وأن الصدق له وحده دون الآخرين على وجه الإطلاق؛ لأنك بهذا التركيب قد عززت صفة الصدق في زيد مرتين مرة بـ (إنما) وأخرى بالتقديم.

تأسيساً على هذا العرض نقول إن تقديم (وليكم) في الآية الكريمة على (الله ورسوله والذين آمنوا) يقوي من ترسيخ الدلالة في الذهن ويثبت أن هذه الصفة (الولاية) هي حصراً للمذكورين بعدها (الموصفين) فقط، فهؤلاء هم الأولياء وحسب وإن صفة الولاية مختصة بهم على سبيل الانطباق الحصري

ولا تسري لغيرهم البتة على مدى الدهر.

ونجد أن ترتيب الذكر في الولاية قد ورد على أساس الأمل والأوجب فبدأ سبحانه بنفسه؛ لأنه الخالق الأوحـد الذي يملك كل شيء ويدين له كل مخلوق بالعبودية والطاعة إذا ما عرّف الحق واهتدى إلى السبيل، ثم عطف على نفسه لفظ (رسوله) ﷺ لأنه خليفته في الأرض والداعي إلى شريعة السماء فلما كان خليفة الله وحامل لواء توحيده والمتحدث بلسان إعجازه وآخر مبعوثه إلى الإنسانية وأكرمهم إجلالاً وأقدسهم مكانة؛ كان من الأولى أن يرد بعده مباشرة في الترتيب الولايتي، ثم ختم سبحانه الولاية بعد الرسول بقوله (والذين آمنوا) وهم الفئة الثالثة والمورد الأخير للولاية بعد الله تعالى أولاً ورسوله ثانياً؛ بيد أن هذه العبارة تحتل الكثير من القول؛ ذلك بأن الاسم الموصول يدل على العموم مضمونياً بإجماع علماء الأصول وبناءً على هذا المدلول يكون المعنى أن جميع الذين آمنوا سيكونون أولياء؛ فللمؤمن أن يتولى أخاه المؤمن فيأتمر بأمره وينتهي بنهيهِ وعليه أن يطيعه في كل شيء، وكذا الحال للشخص المطاع (المؤمن) فعليه أيضاً أن يطيع المؤمن الذي يتولاه فيأخذ ما يأمره به ويتجنب ما يحضره عليه، وإذا كانت الحال هكذا سائغة، فيمكن القول إن المؤمن له أن يتولى نفسه فيفعل ما يره صالحاً ويترك ما يراه لا يتفق مع الصواب؛ وبهذا فإن إبقاء الدلالة على مستوى العموم بلحاظ الاسم الموصول سيدخل المتلقين والناس معاً في الشبهة والاضطراب؛ إذ ليس من المنطق العقلي أن يتولى المؤمن أخاه المؤمن كل بحسب ما يهوى، وإلا لكن الأمر بالولاية لا يحده شرط أو يقيد ضابط؛ لأن تدخل العموم بهذه الكيفية سيورث الإبهام في فهم المتلقي؛ ذلك بأن الله تعالى قد ساوى بين ولايته وولاية رسوله ﷺ لأن الرسول هو خليفة الله والتشريعي للخلقة على وفق الأسس الإلهية المنزلة إليه، حتى أنه تعالى وصفه بقوله ﴿وَمَا يَطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ﴾^(٩)

وقال في موضع آخر ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾^(١٠) فندرك من هنا إن الله تعالى قد خصه بالعصمة وعدم الوقوع في حيز الشبهة والخطأ ولهذا أمر الله سبحانه الناس باتباعه ابتاعاً كاملاً بقوله ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾^(١١) ووثق المعنى في مورد آخر بقوله ﴿الَّتِي أُولَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ﴾^(١٢) والولاية هنا صيغت على زنة (افعل) التفضيل (أولى) للدلالة على أن الرسول أعلى درجة من ولاية المرء على نفسه وأولى بها منه وأن هذه الولاية مطلقة لأنه تعالى قد ذكر عبارة (من أنفسكم) فحسب دون ذكر لمتعلق ترتبط به مسألة الولاية دون غيرها، فلما حذف دل على أن الولاية مطلقة في كل المتعلقات؛ فإذا كان الرسول له الولاية على المرء أكثر من ولاية المرء على نفسه كان بهذا احرص على ذلك المرء من نفسه فتكون له الولاية المطلقة عليه بناءً على هذا المنطلق.

إذن إذا كان الرسول صلى الله عليه وسلم معصوماً وقد أمر سبحانه الناس بإتباعه ابتاعاً مطلقاً ومنحه الولاية على الناس كان من باب الأوجب أن يكون المولى بعده أن يتسم بسماته مقوماته ذاتها حتى يكون أولى بالمؤمنين من أنفسهم؛ وهذا لا ينطبق على كل مؤمن وإلا لكانوا جميعاً أولياء ولا نجد من سيتولاهم؛ لهذا أوضح سبحانه المراد بقوله ﴿الَّذِينَ يَقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ غير أن قاعدة العموم مازالت سارية حتى هذا التخصيص البدلي لأنه متصدر اسم موصول أيضاً والموصول من دواعي القول بدلالة العموم في الخطاب مطلقاً فكل مؤمن لا بد له من أن يقيم الصلاة ويأتي الزكاة؛ غير أن الله سبحانه لم يترك فضاء الدلالة سائحة على مستوى التعميم؛ بل خصصه لتقع الحجة على المتلقي ويلزم بها وذلك بقوله ﴿وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾؛ إذ وردت هذه الجملة على هيئة الحال ف ((قوله تعالى: ﴿وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾، حالاً من فاعل (يؤتون) أي يؤتون

الزكاة في حالة ركوعهم في الصلاة حرصاً على الإحسان ومسارة إليه، وقد أطبق المفسرون وتواترت الأخبار من الخاصة على نزول الآية في حق الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام حين سأله سائل، وهو رাকع في صلاته فأوماً إليه بخنصره فأخذ خاتمه)) (١٣) من هنا نجد أن الموصول العام مخصص بالحال فدل على أن المراد هو الإمام علي عليه السلام، فأبان سبحانه بها من تقع عليه الولاية تخصيصاً بعد الرسول ﷺ وهو الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام فهو الولي بعد الرسول الأعظم؛ والذي دعا إلى القول بهذا هو حرف العطف (الواو) الذي عطف الاسم الموصول على لفظة (رسوله) ذلك بأن العطف دلالة الإشارك بالحكم؛ فلما كان الحكم هو الولاية لله ولرسوله دخل الإمام علي عليه السلام بعامل العطف بالواو في نطاق إلزام الولاية له من الناس مطلقاً، ذلك بأن المعطوفات جميعاً في هذه الآية الكريمة تؤدي وظيفة الخبر للمبتدأ (وليكم) فكل من المتعاطفين على مستوى واحد من الولاية مع الاحتفاظ بالفارق المكاني والرتبي، وفي نهاية المطاف يكمن أن نستنتج جملة من الثمرات الاستدلالية على ولاية الإمام علي عليه السلام هي على النحو الآتي:

١- إن في الآية الكريمة تنصيماً حصرياً على أن الإمام علي عليه السلام هو خليفة الله بعد رسوله الكريم؛ ولشدة أهمية ضبط نطاق الولاية تصدرت الآية بدلالة الحصر بـ (إنما) وختمت بدلالة الحصر أيضاً بالجملة الحالية ﴿وَهُمْ رَاقِمُونَ﴾، وهذا يثبت بأن الولاية لا تغادر المذكورين بين قطبي دلالة الحصر ولا تكون لغيرهم البتة.

٢- إن الجملة الاسمية ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ﴾ وما بعدها هي جملة إخبارية المبنى إنشائية المعنى؛ لأنها تشير إلى مضمون الأمر الإلزامي، فالولاية حكم عقائدي صادر من الذات العليا واجب الأداء ولا محيص أو مجال للحيود عنه أو التنصل منه مطلقاً، ونحسب أن بناء الجملة على

الاسمية لإفادة معنى الأمر قد جاء ليزيد من قوة الإلزام للمتلقي لأنَّ العبارة بخبريتها صياغةً توحى بأنَّ هذا الحكم قد صدر من الذات الإلهية منذ زمن بعيد وسبحانه الآن في صدد الإخبار عنه لا أكثر فكأنه قد اخذ مفعوله حكماً وأمراً وبات شأناً مفروغاً منه والله سبحانه يخبر عنه في الوقت الحالي فحسب.

٣- إنَّ دلالة الولاية في قوله ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ﴾ تعد من الأفعال الانجازية التي تتحقق بمجرد النطق بها، فهي أشبه بقول القائل (بعت) لمن يريد عقد صفقة مع المشتري؛ إذ يُرمَّ البيع بمجرد نطق هذه المفردة، وكذا الحال لمن يرغب في أن يعقد على امرأة ليتخذها زوجة له على سنة الله ورسوله فإنَّ تلك المرأة بمجرد أن تنطق لفظة الموافقة فإنَّ العقد ينعقد ويتحقق الزواج وتغدو زوجة لذلك الرجل، والحال ذاته في هذا النص الكريم فبمجرد انطلاق لفظ الولاية يتحقق معناها سلطةً وقيادةً للمذكورين جميعاً، فإذا ما جاء صاحب سلطة عليا وخاطب جيشاً كبيراً بقوله: (فلان هو قائدكم) فكأنه بهذا عقد له لواء القيادة عليهم وأصبح كلامه هذا فعلاً انجازياً واقعياً لا مجال لتركه أو العدول عنه البتة، وبناءً عليه نقول إنَّ عبارة الولاية في هذه الآية الكريمة تعد من الأفعال الانجازية التي ابرم فيه عقد الولاية والولاء من المتلقين للمذكورين، فهو ليس إخباراً -بالمفهوم النحوي- كما يحسب بعضهم؛ بل هو أمر انجازي واجب الأداء متحقق المعنى السلطوي في لحظة نطق العبارة.

من هذه الاستدلالات جميعاً يتحقق لدينا بما لا يقبل التردد بأنَّ الإمام علي عليه السلام هو الولي الأمثل بعد الرسول الكريم؛ لأنَّ ولايته اقترنت بولاية الله ورسوله ولما كانت ولاية الله سلطوية وولاية رسوله تكليفاً تشريعياً

وعقائدياً جرى القول بولاية أمير المؤمنين وجوباً بناءً على حتمية الانصياع إلى الولايتين الأوليتين بفعل دلالة الاشتراك الحكمي بالواو العاطفة بين الأولياء جميعاً.

المبحث الثالث

قراءة دلالية في آية التطهير

إذا كانت القناعة تقودنا إلى القول بأن ثمة علاقة جدلية تواصلية بين الطهارة الداخلية وعلو المرتبة العلمية والمكانية بناءً على ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾^(١٤) فإنه يؤسس على هذا الإقرار بولاية الإمام علي عليه السلام حيث يقول سبحانه ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾^(١٥) إذ تسالم علماء التفسير بأن الآية الكريمة قد نزل بأهل البيت عليهم السلام^(١٦)، غير أن ظاهر الآية أنها تدل على نساء النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)؛ ذلك بأن مورد هذه الكلام واقع ضمن سياق الحديث عن نساء النبي فتمام الآية قوله تعالى ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى وَأَقْنِ الصَّلَاةَ وَآتِينَ الزَّكَاةَ وَأَطِعْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾^(١٧) وعلل بعض أرباب البيان القرآني بأن ورود التطهير بعد خطاب نساء النبي هنا إنما جاء ((تعليلاً لما تضمنته الآيات السابقة من أمر ونهي ابتداءً من قوله تعالى ﴿يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ مَن يَأْتِ مِنْكُنَّ﴾، فإن موقع (إنما) يفيد ربط ما بعدها بما قبلها؛ لأن حرف (إن) جزءاً من (إنما) وحرف (إن) من شأنه أن يغني غناء فاء التسبب... فالمعنى أمركن الله بما أمر ونهاكن عما نهى لأنه أراد لكن تخلية عن النقائص والتحلية بالكمالات؛ وهذا التعليل وقع معترضاً بين الأوامر والنواهي المتعاطفة))^(١٨).

غير أن هذا التعليل محل نظر وموئل تأمل وإعادة تفكير؛ لأن مسألة القول بتعليل (إنما) غير وارد الاستعمال في سياقات تداول الخطاب العربي البتة؛ ذلك بأن لازمتها المضمونية في الخطاب الكلامي هي الدلالة على الحصر فحسب أكثر؛ فهي حرف يدل على الحصر والتخصيص ولا علاقة له بالتعليل أو السببية مطلقاً، زيادة على هذا فإننا لو قلنا جدلاً بدلالة (إنما) على التعليل؛ فلم تغير نمط الخطاب ولم يقل: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ﴾ ليشير بأن النص مازال خطابه متوجهاً إلى نساء النبي (صلوات الله عليه)، بيد أننا نجد أن منشيء الخطاب وهو الله سبحانه قد عمد إلى القول ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ﴾ بصيغة المذكر لا المؤنث، ولو كان الخطاب موجهاً إليهن تشخيصاً لما عدل عنهن إلى ضمير آخر؛ والدليل أن الخطاب ليس لهن؛ لأنه سبحانه قد أكمل الخطاب لهن بعد هذه الآية بقوله ﴿وَإِذْ كُنَّ مَا يَمْلِكُ فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا﴾^(١٩)، فلماذا أعيد الخطاب إليهن تارة أخرى، ولو دققنا النظر في مقولة ابن عاشور لوجدنا حلاً لهذا المشكل الدلالي والتردد المحير في تحديد نسبة توجيه الخطاب وهو قوله (وهذا التعليل وقع معترضاً بين الأوامر والنواهي المتعاطفة) فلو سلمنا جدلاً بأن (إنما) قد فادت دلالة التعليل في النص -كما يرى ابن عاشور-، فإن هذا التعليل معترض وهذا الاعتراض ينفي أن يكون الخطاب لهن تحديداً؛ لأن التعليل لا يرد في عرض الكلام أي لا يساق كلام ثم يتعرض لتعليله أو سببه ويواصل الكلام فيما بعد؛ بل التعليل يرد في نهاية الكلام حتى يبين داعي نزول هذا الكلام أو توجيهه إلى المخاطب تعييناً، فلا يجوز منطقاً اعتراض السبب بين النتائج، فلا يقال مثلاً (أنت منخفضُ العلامات لأنك لم تواظب القراءة وضعيف من الناحية العلمية) حيث اعترضت العلة أو السبب النتائج والحال يجب أن تكون العلة أو السبب في نهاية مسرد النتائج فيقال منطقاً: (أنت

منخفضُ العلاماتِ وضعيفٌ من الناحية العلمية؛ لأنك لم تواظب القراءةَ فهذا التركيب هو الذي يحيل المنطوق الدلالي التسلسلي إلى الصواب من حيث بناء المعنى الدقيق في ذهن المتلقي، ولا يمكن أن يُقال: (حافظ على فروضك كي تنجحَ واقرأ جيداً) لأن الأصل أن يُقال: (حافظ على فروضك واقرأ جيداً؛ كي تنجحَ)، وكذا الحال للنص الكريم فورود السبب أو التعليل في سياق الاعتراض ومن ثم تجري تنمة الحديث التائجي بعد العلة أمرٌ لا يقبله العقل والمنطق الكلامي السائغ مطلقاً، من هنا يمكن الوصول إلى أن خطاب التطهير غير موجه إلى نساء النبي مطلقاً.

وثمة أمر آخر يدعو إلى دفع هذا الخطاب عنهن وهو أن إرادة الله سبحانه أينما وردت في طيات التعبير القرآني فإنما يراد منها تنفيذ الإرادة لا الرغبة في تحقيق الشيء فإذا قال سبحانه ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ فإن هذا لا يعني أنه يرغب في أن ييسر عليكم الأمور؛ بل إنَّ المبتغى هو تحقيق هذه الإرادة وسند ذلك تحققاً هو تمام الآية حيث يقول سبحانه ما نصه كاملاً: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ فَمَن شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُم وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ (٢٠) فالترخيص بتأجيل الصيام لداعي السفر أو المرض قد تحقق في النص ومن ثم تحققت إرادة الله بالتيسير على الناس بالتبعية دون أدنى شك، وعليه فإنَّ الإرادة متحققة متى ما وردت في النص القرآني منسوبة إلى الله سبحانه، وكذا الحال نفسه في قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَمْزِجْكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ

تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٢١﴾ فقوله ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ﴾ قد تحقق بفعل ترخيصه لمن لا يجد ماءً بأن يتيمم؛ من هنا نفهم أن الإرادة إنما هي متحققة في التطهير لأهل بيت النبي لا إلى نسائه ولو كان الكلام موجهاً في نسبة التطهير إلى نساء النبي لم يكن من المفترض أن يوجه لهن الله سبحانه التحذير واللوم على بعض الأفعال اللاتي اقترفنها، ذلك بأن التطهير من الذنب متحقق بفعل الإرادة وحيث لا تطهير متحقق بسبب التقريع فلا إرادة متحققة بالتطهير؛ بهذا لا تطهير إليهن البتة، وهذا يدل على أن التطهير ليس لهن لأنه متحقق إلى أهل البيت بفعل الإرادة المنجزة بمجرد النطق بها منه سبحانه.

فضلاً عن أن المرويات الصحيحة قد أثبتت أن المنصوص عليهم ليس نساء النبي؛ بل هم علي وفاطمة والحسن والحسين عليهم السلام؛ فقد روي ((عن عمر بن أبي سلمة ربيب النبي (صلى الله عليه وسلم) قال: لما نزلت هذه الآية على النبي (صلى الله عليه وسلم) ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾ في بيت أم سلمة فدعا فاطمة وحسناً وحسيناً فجللهم بكساء وعلي خلف ظهره فجللهم بكساء، ثم قال: اللهم هؤلاء أهل بيتي فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً، قالت أم سلمة: وأنا معهم يا نبي الله؟ قال: أنت على مكانك وأنت على خير)) (٢٢).

وفي رواية أخرى ((عن أم سلمة (رضي الله عنها) أنها قالت: في بيتي نزلت هذه الآية ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ﴾ قالت: فأرسل رسول الله (صلى الله عليه وسلم) إلى علي وفاطمة والحسن والحسين (رضوان الله عليهم أجمعين)، فقال: اللهم هؤلاء أهل بيتي قالت أم سلمة:

يا رسول الله ما أنا من أهل البيت؟ قال: إنك أهلي خير وهؤلاء أهل بيتي اللهم أهلي أحق^(٢٣)، وروي الحديث بصيغة أخرى عن عائشة زوج الرسول ﷺ أنها قالت: ((خرج النبي ﷺ (صلى الله عليه وسلم) غداة وعليه مرط مرحل من شعر أسود فجاء الحسن بن علي فأدخله ثم جاء الحسين فدخل معه ثم جاءت فاطمة فأدخلها ثم جاء علي فأدخله ثم قال: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾^(٢٤)، ومن مجموع هذه الروايات نستدل على أن الرسول قد فسر معنى أهل البيت الوارد في النص الكريم بفاطمة وعلي والحسن والحسين؛ فهم أهل البيت وعدل القرآن والثقل الأمثل مع كتاب الله العزيز، ولولا بيان السنة وتفسيرها لهذا اللفظ المضاف لما فهم من هم أهل البيت ولا اختلط الحابل بالنابل؛ لهذا بين الرسول المعنيين في النص، ونص بالفعل والقول على أن المراد بهم هم أهل البيت ﷺ دون غيرهم.

ولابد من إشارة - ههنا- إلى أن ثمة خاطراً يحتمل أن يرد في ذهن المتلقي هو أن فعل التطهير في النص الكريم قد جرى بعده المصدر مجرداً والمصدر المجرد بعد الفعل يؤدي مهمة التوكيد الحقيقي لحدث الفعل^(٢٥)، وهذا يعني أن التطهير هنا دلالة مادية أي تطهير الجسد فحسب، غير أن هذا المصدر التوكيدي لفعل التطهير في الآية الكريمة لم يرد لمجرد التوكيد الحقيقي؛ بل خرج من قيد هذه القاعدة النحوية ليدل على التأكيد المعنوي لا الحقيقي وقد تبناه ابن عاشور إلى هذا الملحظ الدلالي حيث يقول تصريحاً: ((والتوكيد بالمصدر يرجع إلى تأكيد النسبة وتحقيقها... ولا يقصد به رفع احتمال المجاز؛ ولذلك أكدت العرب بالمصدر أفعالاً لم تستعمل إلا مجازاً كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾؛ فإنه أراد أنه يطهرهم الطهارة المعنوية أي الكمال النفسي فلم يفد التأكيد رفع المجاز))^(٢٦) مطلقاً كما حسب

ذلك علماء النحو؛ لأن الآية لا تحمل المعنى الحقيقي للتطهير مطلقاً وإلا لا منفعة كبرى في تطهير الجسد دون تطهير الروح والنفس حتى يصل المرء إلى أقصى غايات السمو النفسي الذي تبتغيه السماء، باعتبار أن الأنموذج الإنساني الأمثل والأسمى هو وصول الإنسان إلى مرحلة التطهير الروحي، فإذا كان هذا حاصلًا تحققاً في الإمام علي بن أبي طالب وزوجه وولده من بعده فإن هذا يدل بالقطع على أنه عليه السلام هو الأمثل بالإتباع بعد الرسول الكريم مطلقاً، يزداد على هذا أنه لما كان هناك ارتباط توثيقي بين زيادة المعرفة وتطهير النفس بدليل قوله تعالى ﴿أَفَلَا يَكْدِبُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبِ أَقْفَالِهِمْ﴾^(٢٧) ذلك بأن الذنوب تحجز القلوب عن تحسس دلالات النص القرآني فيغدو العقل والحال هذه ممنوعاً من أن يصل إلى مرادات السماء فلا يقوى على التدبر ولكن لو تطهر ونقى نفسه من الدنس فإن قلبه وعقله سينفتحان لنيل المبتغى الإلهي في ذلك الخطاب المعجز يقول سبحانه ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا * قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَرَكَ كَيْ * وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا﴾^(٢٨)، بهذا ندرك أن التطهير مرقاة إلى المعرفة التامة والمعرفة التامة مرقاة إلى أهلية القيادة ولا ينالها إلا علي بن أبي طالب حيث يقول فيه الرسول الأعظم ((أنا مدينة العلم وعلي بابها فمن أراد العلم فليأتها من بابها))^(٢٩)، وتأسيساً عليه نقول إن الأمثل معرفة وعلماً هو الأحرى اتباعاً وقيادة بعد الرسول لا محالة.

المبحث الرابع

قراءة دلالية في آية النبأ

ومن جنس النصوص القرآنية الداعمة لولاية الإمام علي عليه السلام هي آية النبأ ذلك بأننا لو قرأناها على وفق منطق التفسير الإشاري فإننا سنصل إلى محصلة تشير إلى أن الأحقية هي لأمر المؤمنين عليهم السلام لا غير حيث قال سبحانه ﴿عَمَّ

يَسْأَلُونَ * عَنِ الْبَاطِنِ الْعَظِيمِ * الَّذِي هُمْ فِيهِ مُخْتَلِفُونَ * كَلَّا سَيَعْلَمُونَ * ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ﴿٣٠﴾
وعند النظر في بطون المدونات التفسيرية فإننا سنجد أن أكثر المفسرين قد
فسّروا لفظة (النبأ) في الآية الكريمة بالقرآن الكريم وقيل المراد به (البعث بعد
الموت) فهم مختلفون فيه؛ ذلك بأن الموت لا يختلفون فيه لأنه أمر محسوس
مشاهد أما البعث فهو أمر غيبي غير مدرك على مشهد الواقع؛ لذا وقع فيه
الاختلاف والتساؤل^(٣١)، ولكي يمنح المسؤول عنه سمة التفخيم والتعظيم في
نفس المتلقي سيق على سبيل السؤال؛ فجاء ((الاستفهام للإيذان بفخامة شأن
المسؤول عنه وهوله وخروجه عن حدود الأجناس المعهودة؛ أي عن أي شيء
عظيم الشأن يتساءلون))^(٣٢) فالسؤال ههنا ليس على وجه الحقيقة لأن الله
تعالى هو العالم بكل شيء؛ بل تساءل سبحانه في النص بقوله (عَمَّ) للبرهنة
على عظم الأمر المسؤول عنه وزيادة أهميته في النفس، ومن الجميل في
الصياغة النصية لهذه الآية أن الله تعالى قد بنى فعل التساؤل فيه على زنة
(يتفاعلون) وهذه الصيغة تدل على المشاركة ووقوع الفعل من كل واحد منها
على الآخر بالتساوي والمشاركة على حد سواء؛ حيث ترد ((صيغة التفاعل في
الأفعال المتعدية لإفادة صدور الفعل عن المتعدد ووقوعه عليه بحيث يصير كل
واحد من ذلك فاعلاً ومفعولاً معاً))^(٣٣) فنلاحظ أن هذه الصيغة (يتفاعلون)
قد أفادت التعددية في صدور فعل التساؤل وهذا ينم عن انشغال المتسائلين
كلياً في هذه الأمر فقد نُقِلَ عن الفراء قوله ((التساؤل هو أن يسأل بعضهم
بعضاً كالتقابل: وقد يستعمل أيضاً في أن يتحدثوا به وإن لم يكن بينهم
سؤال))^(٣٤)؛ من هنا نستدل على أن هذا الأمر المتساءل عنه على جانب كبير
من الأهمية إلى الحد الذي لا يفتأ القوم يتساءلون عنه باستمرار فهو محور
حديثهم ومناط كلامهم وتفكيرهم؛ و((ذلك يقتضي كون المطلوب مجهولاً
فجعل الشيء العظيم الذي يعجز العقل عن أن يحيط بكنهه كأنه مجهول؛ ولهذا

جاء سبحانه بلفظ (ما) عن النبأ العظيم، ثم ذكر سبحانه تساؤلهم عن ماذا وبينه؛ فقال: ﴿عَنِ النَّبِإِ الْعَظِيمِ﴾، فأورده سبحانه أولاً على طريقة الاستفهام مبهماً لتوجه إليه أذهانهم وتلفت إليه أفهامهم ثم بينه بما يفيد تعظيمه وتفخيمه، كأنه قيل: عن أي شيء يتساءلون هل أخبركم به؟ ثم قيل بطريق الجواب: ﴿عَنِ النَّبِإِ الْعَظِيمِ﴾^(٣٥)، نقول إن الله تعالى قد أوضح بجلاء مديات الاهتمام البالغ بالأمر المتساءل عنه في الآية؛ ويبدو أن غلبة سمات الاهتمام في النص هي التي دفعت المفسرين إلى تفسير معنى النبأ العظيم بالقرآن أو البعث، لكن يمكن أن يقال غير هذين المعنيين في معنى (النبأ)؛ إذ يمكن أن يشير النبأ -ههنا- إلى ولاية الإمام أمير المؤمنين عليه السلام^(٣٦)، فهو النبأ العظيم الذي يتساءلون عن مدى أحقيته بالولاية بعد رسول الله ﷺ، فقد روي عن الإمام الصادق قوله: ((النبأ العظيم الولاية))^(٣٧)، وفي موضع آخر وثق الإمام الصادق عليه السلام هذه الدلالة التفسيرية بإجابته عن سؤال أبي حمزة، حيث نقل ((عن أبي حمزة، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: قلت له: جعلت فداك، إن الشيعة يسألونك عن تفسير هذه الآية: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ عَنِ النَّبِإِ الْعَظِيمِ﴾، قال: ذلك إلي، إن شئت أخبرتهم، وإن شئت لم أخبرهم، ثم قال: لكنني أخبرك بتفسيرها، قلت: عمّ يتساءلون؟ قال: فقال: هي في أمير المؤمنين عليه السلام، كان أمير المؤمنين عليه السلام يقول: ما لله عز وجل آية هي أكبر مني، ولا لله من نبأ أعظم مني))^(٣٨).

ولا يخفى ما لهذا الأمر من أهمية عظمى عند الله سبحانه لأن الإمام علي عليه السلام هو الامتداد الطبيعي والأمثل بعد الرسول الأعظم؛ إذ لا بد لكل نبي من ولي وخليفة ولما كان الدين الإسلامي هو أعظم الأديان وأكملها على وجه العموم كان من الواجب أن تكون مسألة الولاية بعد الرسول لقيادة هذا الدين محط اهتمام وموئل تعزيز ورعاية من الله تعالى؛ من هنا يتحقق إمكان

حمل دلالة (النبأ) على مضمون ولاية أمير المؤمنين عليه السلام فالكثير قد اختلفوا فيه قديماً وما زالوا؛ لهذا ينبئهم الله تعالى - ههنا - بأنهم سيعلمون بأنه الحق وأنه لا محيص عنه البتة، والذي يعزز هذا المعنى في النص أن جميع خطابات النص تتجه إلى بيان الأمر المتساءل عنه وإظهار عظمته إلى الحد الذي أخفاه الله تعالى من كلامه العزيز إجلالاً له وإكباراً لمضمونه، ونحسب أن الولاية والنص عليها من الرسول ﷺ هي أعظم نبأ يمكن أن يختلف فيه الناس وحرى بالنص القرآني أن يقول فيه بأنه نبأ عظيم، فالتساؤل عنه قائم والاختلاف فيه دائم حتى يعلم المتسائلون أنه الحق الأجلى بلا شائبة أو تردد.

المبحث الخامس

قراءة دلالية في آية النعمة

إذا كان النص القرآني ينص في غير موطن فيه على إجلال النعمة وضرورة النظر إليها برعاية وإكرام وإلزام المتلقي بوجوب شكر الله تعالى عليها إعراباً عن الإقرار بفيض هذه النعمة عليه؛ فإنه يتأتى القول - والحال هذه - بأن النعمة من الواجب الإقرار بها من جهة ومن المقتضى اتباعها والتمسك بها من جهة أخرى، تأسيساً على مقولته تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾^(٣٩) فهذا النص الكريم يقرر قاعدة سماوية لا محيص عنها وهي أن ثمة علاقة جدلية تبادلية بين احترام النعمة والتمسك بها وبين تضييعها وعدم الركون إلى تقييمها؛ ذلك بأن النعمة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالاستجابة إلى السماء ومطالبتها فمتى ما أنجز المتلقي المطلب السماوي فإن النعمة ستتابع عليه وتنمو، ومتى غادر المطلب فإن النعمة ستُسحب منه إلى غير رجعة؛ بل ستستبدل بالعذاب والنقمة، فما بالك لو كانت النعمة هي مطلب السماء ذاته؛

نحسب - من هنا - أن الإلزام سيكون مفروغاً منه لأنه حتمي الأداء بلحاظين الأول أنه مقتضى الإرادة الإلهية من البشر، والآخر أنه سمة الإكرام على ذاك المقتضى في الوقت نفسه، فهو السبب ونتيجته من هنا كانت تلبية السبب فرضاً لاستحصال النتيجة، وبالمقابل فإن بقاء النتيجة هو افتراض إلزامي لحدوث السبب، وفي حال اندماج السبب بنتيجته يغدو الأداء واجباً وإكراماً في الوقت ذاته فكان من باب المفروغ منه أن يراعي المتلقي ذلك الأداء ويتبعه؛ لأنه هو المطلب ونتيجته الإكرامية في الوقت معاً، وما هذه النعمة التي تتحد مع مطلب السماء بل تتوحد معه ذاتاً إلا ولاية الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام؛ إذ يقول سبحانه من سورة الضحى ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾^(٤٠) حيث ذهب جملة من علماء البيان القرآني ابتداءً إلى أن شكر النعمة هو التحدث بها وإظهارها للناس^(٤١)؛ عن طريق قضاء حوائج الناس وتيسير الأمور عليهم من خلال توظيف النعمة في تذليل تلك الأمور والعمل على إنجازها بهذه النعمة وبهذا يشكر المرء نعمة الله عليه؛ لأن بذلك تتحقق الغاية التي من أجلها وهب الله تعالى للمرء النعمة، فالنعم خلقت لتخدم الإنسان ويفتح بها صاحبها منافذ الخير لنفسه وللناس معه، ولما كان الخطاب موجهاً في هذه الآية؛ بل في السورة بأسرها إلى الرسول ﷺ فإن ما قاله المفسرون يصلح أن يقال في حق الرسول الأعظم، ويمكن أن تحمل النعمة ههنا على أنها النبوة^(٤٢)؛ فهي النعمة الكبرى التي وهبها الله تعالى لرسوله وهذه النعمة تشمل الناس جميعاً تأسيساً على مبدأ التبليغ إليهم؛ من هنا يجب على الرسول إظهار هذه النعمة وبيان دلائلها للناس والحديث عنها استدلالاً وتوثيقاً.

أما إذا ما وظفنا منهج التفسير الإشاري في هذا الموضع فإنه يمكن أن تفسر النعمة في هذا النص الشريف بأنها ولاية الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام^(٤٣)؛ فهي النعمة التي يدعو الله سبحانه رسوله لأن يتحدث بها

ويظهرها على الناس جميعاً حتى يعرفوا علماً ويتبعوا طريقه طريق الحق الأمثل، ويبدو أن السياق العام لهذه السورة يوافق هذا التوجه التفسيري؛ ذلك بأن السورة بأسرها قد نزلت تسليّةً لنفس الرسول الأعظم عليه السلام، ولعلّ العلة الموثقة لهذا المعنى الإشاري في النص مُضمّنة في سبب النزول فلربما يعيننا ذلك السبب على كشف المراد ويُلقي إضاءةً عليه للاسترشاد؛ وسبب نزول السورة هو أن امرأة من المشركين أقبلت على الرسول عليه السلام بعد أن أُرجئ عنه الوحي مدة ليست بالقصيرة، فقالت له: يا محمد، ما أرى شيطانك إلا قد قلاك^(٤٤)، نستشف من هذه الرواية دلالة تؤكد أن الآيات مُساقّة للردّ على هذا الزعم وتفنيدِه وإثبات الطمأنينة في نفس الرسول الكريم وتقويته، ولما كان الإمام علي عليه السلام هو خليفة الرسول ومسانده وناصره كان التبشير به من الرسول وسيلةً لاطمئنان الرسول الكريم نفسه من أن هذا الدين سينتصر وأنه سوف يكون بعدك من يواصل الدرب الصعب ويوثق الإسلام حتى يصل إلى أقصى الأرض فلا تحزن يا محمد فما زلت في أول الطريق، وإذا كانت هذه الآية هي خاتمة السورة فإننا نقول إن مطلع السورة يؤكد هذه الدلالة التفسيرية أيضاً ويعضد المعنى المشار إليه في نهاية السورة حيث ابتدأ سبحانه النص السوري بأسره بقسمين وذلك في قوله «وَالضُّحَى * وَاللَّيْلُ إِذَا سَجَى»^(٤٥) فنجد أن الله تعالى قد ابتدأ بـ (الضُّحَى) أولاً ثم أردفه بـ «اللَّيْلُ إِذَا سَجَى»، وفي هذا التفاتة رائعة يمكن ربطها بنهاية السورة، فالضُّحَى هو الوقت المبدؤ امتداداً من لحظة طلوع الشمس وارتفاعها حتى الزوال، والليل هو الوقت المبدؤ من لحظة غروب الشمس إلى طلوع الفجر، ولم يتركه سبحانه مفتوحاً؛ بل قيده بالصفة المشروطة بـ (إذا) فحدّده، وإنّ عبارة «إِذَا سَجَى» تعني إذا سكن وامتدّ ظلامه^(٤٦)، وهذه كناية عن أشدّ الليل ظلمة، والناظر إلى النصين يجد بينهما تغيّراً دلاليّاً فالصلة بين بداية اليوم المتمثلة بالضُّحَى، ونهايته المتمثلة بالليل

الساجي هي الضد لدلالة الذكر والحذف فهما وضعان يتميزان فيما بينهما، فوق الضحى وقت ينغمر الناس فيه بأعمالهم فهو ميدان المعاش والعمل والوضوح والزحام لهذا لم يُقَيِّدْهُ بصفة ليكون فيه معنى الابتعاد عن اللهو والراحة والدعة وهذا المعنى مفهوم من دلالة الملازمة للفظ (الضحى) على إطلاقها، أما (الليل) فقد قيده الله تعالى بصفة السكون وشدة الظلام؛ لأن آخر الليل تسكن النفوس وتنام العيون ويفترق الناس بعضهم عن بعض فهو زمن التفرد مع الله ^(٤٧).

ومن النظر في القسمين نلاحظ أن الله تعالى قد ابتدأ بالضحى وهو وقت العمل والشقاء كما هي بداية دعوة الناس إلى الإسلام من قبلك؛ فهو أمر شاق وعسير لا يتجه إليه الناس بيسر؛ فكان في لفظة (الضحى) معنى أنك يا محمد ستواجه النصب والشقاء في تنشئة الدعوة الإسلامية كما يواجه الناس الإرهاق والتعب في أعمالهم عند الضحى فغادر لفظة (الضحى) مجردة من دون قيد ليتحمل الرسول ﷺ نظراً إلى حذف المحذوف كثرة ما يلاقيه من صنوف المعاناة والنفاق والخيانة؛ وليهيئ نفسه للتقبل دون مفاجأة ^(٤٨)، بيد أنه سبحانه أردف هذا الشقاء بالراحة والسكينة وذلك بقوله ﴿اللَّيْلَ إِذَا سَجَى﴾؛ إذ وشجه سبحانه الليل بصفة السجى (السكينة) وما تلك السكينة إلا علي بن ابي طالب عليه السلام فحقق بذكر الصفة اطمئناناً لتكون مقدمة يحض له معاناته فيها إلى النصر وإنجاز ما حمل به من عبء ثقل للوصول إلى وضع تسكن فيه نفسه الشريفة وذلك بولاية علي عليه السلام خليفة من بعده على الناس ليطمئن عليهم وعلى الإسلام بالمحصلة النهائية؛ ففي القسمين قراءة مستقبلية لمجريات الأمور وصولاً إلى الغاية؛ من هنا كانت نهاية السورة ﴿وَأَنَا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ تنمة للقسمين الأولين في بداية السورة فالنعمة هي السكينة والراحة والاطمئنان على الإسلام وديمومته وهو النعمة الكبرى المتمثلة بتنصيب علي عليه السلام وولاية

الناس له؛ لأنّ ولايته عليه السلام هي السبيل للخلاص من الضلالة فهو بذلك النعمة الكاملة التي يجب أن يحدث بها الرسول الناس جميعاً، وإن ولايته عليه السلام هي الداعي التكليفي للحصول على تلك النعمة فكان التكليف واستحصال نتيجه الإكرامية تندمجان في الأداء المطلوب من المتلقين في وقت معاً، فالمطلب السماوي هو النعمة والنعمة هي أداء ذلك المطلب لا غير، فكم من فضل لعلي ابن أبي طالب على الناس عموماً فحتى في تكبده المسؤولية الإلهية وحمله لثقل المهمة الخلافة نعمة على البشرية حيث قال فيه رسول الله ﷺ: ((النظر إلى وجه علي عبادة))^(٤٩)، فليس اتباع الناس له يعدّ خلاصاً من الوقوع في المعصية أو اجتناباً من الولوج في الخطيئة وصولاً إلى النعيم؛ بل إن في الإتيان نفسه نعمه فضلاً عن استحصاله المأمول، فإذا كانت النعمة واجبة الإتيان وملزمة الحرص عليها كان من الأوجب اتباع علي؛ لأنّه نعمة السماء العظمى على البشرية جمعاء بلا استثناء.

المبحث السادس

قراءة دلالية في آية إكمال الدين وتمام النعمة

إذا كان السماء قد أقرت نصياً بأنّ ثمة يوماً قد اكتمل فيه الدين على الناس جميعاً وتمت فيه النعمة الإلهية عليهم دون نقصان؛ فإن هذا يوجب أن يكون ذلك اليوم ذا دلالة معهودة لديهم معروفة تسالماً عندهم؛ من هنا اقتضى ذلك أن تكون لفظة (اليوم) من قوله تعالى ﴿الْيَوْمَ يَسَّرَ الْإِسْلَامَ لَكُمْ وَخَشَوْنِ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِيناً﴾^(٥٠) ميداناً للتخصيص وزمناً مشهوداً؛ بيد أن علماء التفسير تمثل لديهم دلالة لفظة (اليوم) في بداية النص الكريم موضع خلاف بل تصل إلى حدّ الاختلاف أحياناً؛ إذ تباينت زوايا النظر في تحديد هذا اليوم وتعددت

الآراء فيه ومنها أنه يوم نزول الآية، أو يوم بعثة الرسول محمد عليه السلام، أو أن المراد باليوم هو ما بعد فتح مكة، وقيل اليوم الذي نزل فيه سورة براءة، وقيل هو يوم عرفة من حجة الوداع^(٥١) على حين من مفسري النص من أطلق المعنى في لفظة (اليوم) من دون تحديدها في يوم بعينه حتى يخرج من نطاق الإشكال في تشخيص يوم بعينه دون آخر ومن هؤلاء الزمخشري؛ إذ يقول: ((لم يرد به يوماً بعينه وإنما أراد به الزمان الحاضر وما يتصل به ويدانيه من الأزمنة الماضية والآتية، كقولك: كنت بالأمس شاباً وأنت اليوم أشيب، فلا تريد بالأمس اليوم الذي قبل يومك ولا باليوم يومك))^(٥٢) غير أن مقولة الزمخشري هذه وإن كانت تقف على أرض محايدة دون الانضمام إلى رأي يرجح يوماً بعينه فإنها لا تصمد طويلاً إذا ما عُرِضَتْ على مقولة الإمام علي عليه السلام وهو في صدد تفسيره للدلالة (يوم إكمال الدين) في الآية الكريمة؛ إذ ينقل عن الصادق جعفر ابن محمد عليه السلام أنه قال: أمير المؤمنين عليه السلام: ((إن بولايتي أكمل الله لهذه الأمة دينهم، وأتم عليهم النعمة رضي إسلامهم؛ إذ يقول يوم الملائة لمحمد عليه السلام: يا محمد أخبرهم إنني أكملت اليوم لهم دينهم، ورضيت لهم الإسلام ديناً، وأتممت عليهم نعمتي، كل ذلك من من الله به عليّ فله الحمد))^(٥٣)؛ بهذا نجد أن الإمام قد وجّه دلالة (اليوم) في الآية الكريمة غير الوجهة التفسيرية التي قال بها بعض علماء التفسير، وبهذا تكون مقولة الإمام عليه السلام ناقدة لمقولاتهم التفسيرية اجمع؛ لأن المراد بيوم إكمال الدين وتمام النعمة هو يوم ولاية علي ابن أبي طالب خليفة للمسلمين بعد الرسول الأكرم.

والظاهر أن مرتكزات القاعدة النحوية تعين على ترجيح مقولة الإمام دون غيرها من المقولات البيانية لمضمون (اليوم) في الآية؛ ذلك بأن (الـ) في قوله (اليوم) تقتضي التعريف التخصيصي العهدي فالمراد بذلك اليوم يوم معين، وإذا لم يرد سبحانه يوماً مخصصاً لجاز أن نقول إن هذا اليوم ينطبق

على جميع الزمان بما في ذلك الزمان الذي سبق نزول الرسالة (النص القرآني) وهذا محال عقلاً وزمناً، فضلاً عن أن قوله ﴿يَسِّرْ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِ﴾ يدل دلالة قطعية على أن هذا اليوم هو يوم زماني محدد وإلا لم يأس الكافرون إلا بعد أن اثبت الرسول ﷺ ركائز الإسلام ووثقها بولاية الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام ولهذا تعدُّ أرجح التوجيهات التفسيرية في تحديد لفظة (اليوم) في الآية هو أنه يوم غدیر خم في الثامن عشر من ذي الحجة؛ حيث بويع الإمام علي ولياً للمسلمين كافة ويسند ذلك تمامية النص؛ إذ يقول سبحانه ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ فيوم يأس الكافرين هو ذات اليوم الذي اكتمل فيه الدين وتمت فيه النعمة التي هي ولاية أمير المؤمنين عليه السلام (٥٤)، فكأن هذا ذكر اليوم في هذا النص مبيناً لإبهام لفظة (اليوم) في النص الذي يأس فيه الكافرون، فالله سبحانه أجمل لفظة (اليوم) في بادئ الأمر ولم يصفه إلا بقوله انه يوم يأس فيه الكافرون من الدين الإسلامي ثم فصل القول في إيضاح هذا اليوم بقوله ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي﴾، ويعضد هذا مقولة الطباطبائي؛ إذ يقول: ((إن هاتين الجملتين أعني قوله: ﴿الْيَوْمَ يَسِّرْ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ﴾، وقوله: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ متقاربتان مضموناً، مرتبطتان مفهوماً بلا ريب، لظهور ما بين يأس الكفار من دين المسلمين وبين إكمال دين المسلمين من الارتباط القريب، وقبول المضمونين لأن يمتزجا فيتركبا مضموناً واحداً مرتبطاً بالأجزاء، متصل الأطراف بعضها ببعض، مضافاً إلى ما بين الجملتين من الاتحاد في السياق)) (٥٥).

من هنا كانت الولاية هي منطق إكمال الدين وهي المنطلق الأصل لماهية نعمة الله تعالى التي أتمَّ بها غاية الدين؛ لأنَّ وجود الإمام يغني الناس بعدم

احتياجه في دينهم إلى شيء آخر غير الإمام لأنه صنو القرآن وثقله الأمثل، إذ يقول: ((فما نزلت على رسول الله ﷺ آية من القرآن إلا أقرأنيها وأملأها علي فكتبتها بخطي، وعلمني تأويلها وتفسيرها، وناسخها ومنسوخها، ومحكمها ومتشابهها، وخاصها وعامها، ودعا الله لي أن يؤتيني فهمها وحفظها، فما نسيت آية من كتاب الله، ولا علماً أملاه علي وكتبته منذ دعا الله لي بما دعا، وما ترك شيئاً علمه الله من حلال ولا حرام ولا أمر ولا نهى كان أو يكون، ولا كتاب منزل على أحد قبله في أمر بطاعة أو نهى عن معصية إلا علمنيه وحفظته فلم أنس حرفاً واحداً))^(٥٦)، فكان بهذا نعمة الله على الأرض؛ فضلاً عن أن المتبع له واللاحق به منهجاً وعملاً يعدُّ متمماً لدينه بامتلاكه الغاية منه يقيناً مكمللاً له بأداء الفروض دون معرفة الحق أو الغاية منها أي يعد المرء بالولاية والسير على منهجها محققاً لغاية دينية ومنجزاً لكل نواحي كتابه السماوي أيماناً وتأدية.

بهذا نجد أن الإمام اعتمد منطلق المنظومة اللغوية في استنباط دلالة (اليوم) في الآية الكريمة؛ إذ لم يحيل دلالة (الـ) في لفظة (اليوم) إلى العموم؛ بل أحالها على يوم بعينه فكانت دلالة عهديّة مخصوصة بأمر معين؛ ثم أجرى هذا التأسيس الدلالي على واقع السنة الموثقة لهذا اليوم فاستثمر المنهج الأثري في التفسير عن طريق كلامه عن مبايعة يوم الغدير؛ ففهم بهذا أن المراد من اليوم في الآية الكريمة هو ذاك اليوم تحديداً وعليه تترتب جملة من المقومات والأداءات بدلالة تنمة النص بعد لفظة اليوم ﴿أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾.

ولابد من القول إن ثمة فارقاً ما بين الإكمال والإتمام؛ فالكمال هو ما كان قابل للتجزؤ^(٥٧)، على حين أن التمام هو ما كان غير قابل للتجزؤ؛ ذلك بأن ((تنمة كل شيء ما يكون تماماً لغايته))^(٥٨)، بهذا نجد أن كمال الشيء هو

حصول الغرض منه^(٥٩)، أما تمام الشيء فهو انتهاؤه إلى حد لا يحتاج معه إلى شيء خارج عنه أو هو تأدية الشيء بكل ما فيه من تفاصيل وأجزاء جملة واحدة من دون مغادرة جزء منه^(٦٠)؛ بهذا نفهم بأن الكمال في الدين المتمثل بـ (النص القرآني) يتجسد في نزول الأحكام الشرعية واحتوائه على نظم العقائد السماوية كاملة فالغرض منه - والحال هذه - مكتمل، على حين أن التمام يكمن في النعمة المتمثلة بولاية علي بن أبي طالب عليه السلام فيها لا يحتاج المرء إلى شيء آخر؛ لأنه خليفة الرسول ووارثه علمه في الكتاب المقدس، فما من موضع يقع فيه الناس في اختلاف أو يداخلهم تباين وتحير إلا وهو منقذهم منه مرشداهم إليه.

من هنا كان الإمام هو نعمة الله التي أتم بها غاية الدين وذلك من حيث تحقيق غايته بتطبيق تفاصيله بكل أجزائها من دون تفرقة هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن وجود الإمام عليه السلام يغني الناس بعدم احتياجهم في دينهم إلى شيء آخر غير الإمام؛ لأنه صنو القرآن وثقله الأمثل فكان بهذا نعمة الله على الأرض^(٦١)؛ بهذا يثبت أن الإمام هو نعمة التي التي إذا ما اتبعها المرء فإنه سينعم بها وإن دينه سيكتمل، يقول سبحانه وتعالى ﴿ثُمَّ لَتُسْأَلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ﴾^{٦٢} ذلك بأن النعيم الذي سيسأل عنه الإنسان يوم القيامة هو ولاية الإمام عليه السلام^{٦٣}، فكانت هذه الآية - بناءً على هذا الدلالة التفسيرية المقروءة منه - كاشفة عن معنى إتمام النعمة في آية المائدة؛ وبهذا نستدل على ولاية الإمام الحتمية؛ ذلك بأن من لزوم ملازمات تمامية النعمة هي عدم حاجة الناس إلى أي أحد بعد الرسول الأكرم ما زال الإمام عليه السلام موجوداً فيهم لأنه يمثل دلالة ماهية تمامية النعمة الإلهية عليهم والتي تقتضي عدم جواز استغناء المرء عنه بغيره البتة؛ بل يجب الاشتغاء به عن غيره البتة؛ لأن خلاف ذلك يعد جحوداً بالنعمة ونكراناً لفضل الله تعالى مطلقاً؛ من هنا اقتضى الحال مولاة الإمام بناءً

على أنه النعمة التامة مطلقاً.

المبحث السابع

قراءة دلالية في آية (ثقل الصلاة)

إذا كان فهم النص القرآني متعدد الاتجاهات ومتباين الوجوه على وفق القابلية الإدراكية لقاريء النص ومدى وعيه الدقيق لدلالة ذلك النص؛ فإن هذا التفاوت يستدعي بالتحتمية الوقوف على المراد الأصل للنص؛ ذلك بأن تعدد الدلالات النصية للتعبير القرآني لا يمكن - في كل حال من الأحوال - أن تحمل على عمومها قبولاً أو تقبلاً؛ ذلك بأن منها ما لا يتفق والفحوى الدلالية للنص؛ وكان من جنس ما لا يتفق هو قراءة دلالة (الصلاة) في قوله تعالى ﴿تَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ وَأَنْتُمْ تَتْلُونَ الْكِتَابَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ * واستعينوا بالصبر والصلاة وإنها لكبيرة إلا على الخاشعين * الذين يظنون أنهم ملاقوا ربهم وأنهم إليه راجعون﴾^{٦٤}؛ إذ نجد أن المفسرين ينصون على المراد من (الصبر) و(الصلاة) في قوله تعالى ﴿وَأَسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ﴾ هو (الصوم) و(الصلاة التعبدية)؛ فالاستعانة بالصبر تعني استعانة بالصوم، أما الاستعانة بالصلاة فهي تعني الصلاة التي فرضها الله سبحانه على المسلمين جميعاً بوصفها مشعراً أدائياً يومياً يدنون به إلى خالقهم^(٦٥)؛ يقول البيضاوي ويشاطره في ذلك أبو السعود بأن ((المعنى: استعينوا على حوائجكم بانتظار النجح والفرج توكلوا على الله تعالى بالصوم الذي هو الصبر عن المفطرات؛ لما فيه من كسر الشهوة وتصفية النفس والتوسل في الصلاة والاتجاء إليها فإنها جامعة لأنواع العبادات النفسانية والبدنية))^(٦٦).

على حين أن الذين قالوا بهذا القول لم يلحظوا بأن عودة الضمير في قوله تعالى ﴿وَأَنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ﴾ كانت على سبيل الأفراد لا الشئ، فلم يقل

سبحانه ﴿وَأَنهَآ لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ﴾ ليشمل ذلك الصبر والصلاة معاً على حد سواء، ولعل هناك من علماء التفسير من تنبه إلى هذا الملحظ وحاول مقارنةً تعليل مجيء الضمير على سبيل المفرد بأن الصلاة أعم من الصبر؛ إذ يقول البغوي: ((﴿وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ وَأَنهَآ لَكَبِيرَةٌ﴾ رد الكناية إلى الصلاة لأنها أعم))^(٦٧)؛ ولم يكن البغوي هو الوحيد الذي لحظ هذا الأمر؛ بل لحظه البيضاوي أيضاً وقارب تعليله بقوله: ((﴿وَأَنهَآ﴾: أي وإن الاستعانة بهما أو الصلاة وتخصيصها برد الضمير إليها لعظم شأنها))^(٦٨).

وبهذا يكون هناك شبه إجماع على أن الصبر هو الصوم وأن الصلاة هي الفريضة التعبدية المعروفة فهذه المعاني هي المرادة في النص الكريم تحديداً؛ غير أن هذا المعنى التبادري فيما يبدو ليس هو المراد في الآية؛ وذلك تأسيساً على ومقولة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام التي فسّر بها (الصبر) بأنه الرسول الكريم ﷺ وأن (الصلاة) هي ولايته عليه السلام؛ إذ يقول ما نصّه في جواب له لسلمان؛ حيث: ((قال سلمان: قلت: يا أبا رسول الله ومن أقام الصلاة أقام ولايتك؟ قال: نعم يا سلمان؛ تصديق ذلك قوله تعالى في الكتاب العزيز: ﴿وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ وَأَنهَآ لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ﴾ فالصبر رسول الله ﷺ والصلاة إقامة ولايتي، فمنها قال الله تعالى: ﴿وَأَنهَآ لَكَبِيرَةٌ﴾ ولم يقل: وإنهما لكبيرة لأن الولاية كبيرة حملها إلا على الخاشعين، والخاشعون هم الشيعة المستبصرون، وذلك لأن أهل الأقاويل من المرجئة والقدرية والخوارج وغيرهم من الناصبية يقرون لمحمد ﷺ ليس بينهم خلاف، وهم مختلفون في ولايتي منكرون لذلك جاحدون بها إلا القليل؛ وهم الذين وصفهم الله في كتابه العزيز فقال: ﴿وَأَنهَآ لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ﴾))^(٦٩).

عند النظر نجد أن الإمام أثبت أن المراد من (الصبر) هو الإيمان بالرسول محمد عليه السلام على حين أن (الصلاة) هي إقامة ولايته؛ ولذلك وصفها النص الكريم على سبيل الأفراد بقوله تعالى ﴿وَأَنهَآ لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ﴾ ذلك بأنه ليس لأي أحد أن يحتمل ولايته عليه السلام؛ لأن الناس مختلفون في ذلك بناءً على مقولته عليه السلام ((وهم مختلفون في ولايتي منكرون لذلك جاحدون بها إلا القليل؛ وهم الذين وصفهم الله في كتابه العزيز فقال: ﴿وَأَنهَآ لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ﴾))، فكان الإمام اسند دلالاته التفسيرية هذه باعتماده ملحظ الأفراد في وصف الصلاة، وهذا يعني بأنها تختلف عن الصبر، ولو كانتا واحدة أي لو كان (الصبر) يدل على الصوم و(الصلاة) هي الفريضة الاعتيادية المعروفة - كما يرى المفسرون - لوجب أن توصفا كلتاهما بأنهما كبيرة إلا على الخاشعين؛ ذلك بأن الصبر لو كان الصوم لكان من الواجب أن يندرج في الثقل والكبر مع الصلاة لأنه أعسر من الصلاة أداءً ولأنه يحتاج إلى صبر عظيم وتمكن عال للإيفاء به، ولولا عسره ومشقته على الناس لما فرضه الله تعالى في مدة قصيرة (شهر واحد من كل عام) ولما خففه على غير المستطيع بدفعه الكفارة عنه؛ من هنا نصل إلى أن الصوم ثقيل وكبير، على حين أن الصلاة أيسر بكثير من الصوم بدلالة فرضها خمس مرات وفي كل يوم على مدار العام من دون توقف، وأجاز لمن لا يستطيع أدائها أن يؤديها من قعود وإن اضطر إيماءً، ولم يسقطها عنه البتة بخلاف الصوم؛ وهذا يدل على أن الصوم أعسر من الصلاة واشق؛ ولهذا وجب أن يكون أثقل منها وأكبر صعوبة في الأداء؛ من هنا وجب أن يدخل في قوله تعالى ﴿وَأَنهَآ لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ﴾، ولو آمنا بأن المراد من الصبر هو (الصوم) فإن هذا يقتضي أن لا نتقبل تعليل البغوي الذي يرى فيه بأن الاقتصار على وصف الكبر والثقل للصلاة فقط لأنها أعم من الصوم؛ ذلك بأن الصوم والصلاة فرضيتان مطلوبتا الأداء على حد سواء، وبهذا لا

يقاس الأمر بالأعم دون الأخص والحال هذه؛ لأنّهما متساويا القيمة من حيث الوجوب والفرض ومقدار التعبد بهما، ولما كانتا متساويي القيمة كان من الحري أن توصفا بالثقل والكبر معاً؛ فليس الأمر منوطاً بعموم الصلاة لكثرة أدائها وخصوص الصوم لقلّة وقته؛ إذ يمكن أن نعكس الأمر فنقول إنّهُ يجب أن يوصف الصوم بالكبر والثقل بناءً على عسر أدائه وصعوبة مؤداه دون الصلاة لأنّها يسيره الأداء قصيرة الوقت قابلة للتسامح بها من قبل السماء، فيكون المعيار ههنا بعسر الأداء لا بكثرتة؛ من هنا نقول إنّ الصوم والصلاة كليهما فريضة وعلى مستوى واحد من القيمة التعبدية؛ لذا وجب أن يدخل الصوم مع الصلاة في نطاق الوصف بالثقل وحينما لم يدخل معها دلّ ذلك على أن المراد بالصبر ليس الصوم مطلقاً.

أما تعليل البيضاوي بأن الوصف بالمفرد عوداً للضمير إلى الصلاة إنّما مرده الكناية عن عظم شأن الصلاة دون الصوم؛ فإنّه يمكن مناقشته بأن الصوم لا يقل قيمة وعظم عن الصلاة بدلالة ما روي عن الرسول الأعظم عليه السلام في حديث قدسي قال فيه: ((إن الله عز وجل يقول: إن الصوم لي وأنا أجزي به))^(٧٠) وفي موضع آخر يقول (صلوات الله عليه وآله) في حديث قدسي آخر عن الله سبحانه وتعالى: ((لكل عمل كفارة والصوم لي وأنا أجزي به))^(٧١) وينقل الرسول الكريم في حديث قدسي أيضاً عن الله تعالى أنّه قال: ((كل حسنة بعشر أمثالها إلى سبعمائة ضعف، والصوم لي وأنا أجزي به الصوم جنة من النار، واخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك))^(٧٢) بناءً على هذه الأحاديث القدسية نستنتج بأن للصوم أجراً خاصاً يختلف عن كل أجر ممكّن أن يعطيه سبحانه لعبده ما؛ وذلك بدلالة قوله {والصوم لي وأنا أجزي به} فما كان أجره على الله وهو الله تحديداً كيف سيُجزى عليه إذن! وهو الأكرم على وجه الإطلاق؛ من هنا لا نجد وجهاً لتفضيل الصلاة على الصوم

من حيث إن الصلاة أعظم شأناً منه، ما زال أجر الصوم على الله تشخيصاً وكرماً.

فضلاً عن أن منطقيات الخطاب العربي ومقتضياته تنص على أن الذي يُقدّم في الخطاب أولاً هو الذي يكون محط العناية والاهتمام لدى المتكلم، وعند النظر في النص الكريم نجد أن الصبر الذي يعني الصوم -من وجهة نظر البيضاوي- قد تقدم على (الصلاة) وهذا يشير إلى أن الصوم أفضل من الصلاة -والحال هذه- فلم وصفت الصلاة للدلالة على عظم شأنها؛ في الوقت الذي قد تأخرت ذكرها في الخطاب، على حين تقدّم عليها (الصوم) وهو قليل الشأن دونها، نقول إن التقديم والتأخير إنما وقع في النص مرتباً على أساس المنطق التسلسلي لوقوع الإحداث فابتداء الإيمان بالرسول الأعظم (الصبر) ومن ثمّ ترد الولاية لأمر المؤمنين عليهم السلام خلافةً بعد الرسول الكريم وهي (الصلاة)، فالرسالة أولاً والولاية ثانياً؛ زيادة على هذا فإن الرسالة أعظم شأنها من الولاية والخلافة بلا خلاف؛ ومن هنا وقع التقديم والتأخير بين (الصبر) (الصلاة) في النص الكريم بداعي هذا الملحظ.

ولو اعترض معترضٌ فقال إن عودة الضمير بصيغة المفرد إلى أحد المذكورين قبله دون إعادته بصيغة المثنى؛ أمرٌ سائغ في العربية وهو مستعمل في النص القرآني نفسه بدلالة قول الرزكشي - في مبحث تحليله لإعادة الضمير إلى أحد المذكورين دون عودتها عليهما معاً -: ((قد يذكر شيئان ويعاد الضمير على أحدهما ثم الغالب كونه للثاني؛ كقوله تعالى ﴿وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ إِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ﴾ فأعاد الضمير للصلاة؛ لأنها أقرب وقوله ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسَ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا وَقَدَرَهُ مَنَازِلَ﴾^(٧٣) والأصل قدرهما لكن اكتفى برجوع الضمير للقمر لوجهين قربه من الضمير وكونه هو الذي يعلم به الشهور ويكون به

حسابها، وقوله ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَتَّقُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾^(٧٤) أعاد الضمير على الفضة لقربها ويجوز أن يكون إلى الكنوز وهو يشملها، وقوله ﴿وَاللَّهُ وَمُرْسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ﴾^(٧٥) أراد يرضوهما^(٧٦).

نقول إن النصوص القرآنية التي علَّلَ الزركشي داعي إفراد الضمير فيها قابلة للمناقشة والتوجيه؛ ذلك بأن الضمير في ﴿وَقَدَرَهُ مَنَازِلَ﴾ من قوله تعالى ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسُ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا وَقَدَرَهُ مَنَازِلَ﴾ يعود إلى (القمر) فحسب دون الشمس ولا داعي إلى القول بأنه يعود إلى الشمس والقمر؛ ومن ثم نعلل مجيء الضمير بالمفرد؛ ذلك بأن ضوء القمر إنما يكون على منازل ومراحل؛ ولهذا يعرف الوقت على أساسه، أما الشمس فلا يوجد فيها منازل، لأنها تشرف في كل صباح كاملة فلا يتدرج فيها الضوء حتى تكتمل دائرته ومن ثم يبدأ بالتناقص كحال القمر، فهذا المنازل خاصة بالقمر تحديداً وذلك بدلالة قوله تعالى ﴿وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ * وَالْقَمَرَ قَدَرْنَا مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ﴾^(٧٧) فوصفت الآية الثانية القمر بأنه مقسم على منازل ولم يجر هذا الوصف في الآية الأولى على الشمس مطلقاً؛ من هنا يثبت لدينا بأن الضمير في قوله تعالى ﴿وَقَدَرَهُ مَنَازِلَ﴾ عائدة للقمر فحسب دون الشمس؛ لذا نجد أن ثمة وجهاً للشبه بين هذا النص في عودة الضمير على القريب فحسب وعودة الضمير في قوله تعالى قوله ﴿وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ إِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ﴾ فالضمير في (أنها) عائدة على (الصلاة) فحسب وهي ولاية الإمام عليه السلام.

أما قوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَتَّقُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ فإن العائدة ههنا يمكن أن يكون ل كليهما وأفرد لبيان أن الفضة والذهب كليهما مهمان

وثمينان في نفس صاحبهما فلا يتفق منهما البتة فهما لديه على حد سواء في رغبة نفسه بالبخل تجاههما، وقد يحتمل أن المراد هنا هو التعبير عن الذهب والفضة بـ (الكنز) بدلالة قوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ﴾ فكأنه قال: (ولا ينفقون ما يكنزون) أو (ولا ينفقون كنزهم الذي هو الذهب والفضة)؛ لذا عبر عنه بضمير المفرد لتحويل الذهب والفضة إلى (كنز) فمآلهما هو أن يكونا كنزاً؛ لذا عبر عنهما بالإفراد بحكم الكنزية لهما؛ والظاهر أن داعي الأفراد للضمير يتعلق بتعبير ذلك الضمير المفرد فعلاً عن (الكنز)؛ لأن الكنز هو داعي البخل في نفس صاحبه فلأنه يحب الاكتناز من الذهب والفضة أحجم عن أن ينفقها في سبيل الله فكأن سبحانه ذكر الضمير المفرد تعبيراً عن الكنز ليبين داعي العذاب لهم بدلالة تنمة الآية؛ إذ يقول سبحانه تماماً ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ *يَوْمَ يُخْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَى بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كَنْزْتُمْ لَا تَنْفُسَكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْنِزُونَ﴾^(٧٨) فالعذاب الأليم وقع عليهم بسبب (كنزهم)، وأن قوله تعالى ﴿فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْنِزُونَ﴾ - في نهاية الآية الأخيرة- يعني فذوقوا كنزكم التي لم تنفقونها عذاباً عليكم ووبالاً؛ من هنا نخلص إلى أن المراد من التعبير بالضمير المفرد هو (الكنز).

أما قوله تعالى ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ﴾ فإن المراد من عودة الضمير في الآية هو عودته للرسول أكثر من عودته لله تعالى؛ وقد علل هذا الزركشي نفسه؛ إذ يقول: ((فخص الرسول بالعائد؛ لأنه هو داعي العباد إلى الله وحبته عليهم والمخاطب لهم شفاها بأمره ونهيه وذكر الله تعالى في الآية تعظيماً والمعنى تام بذكر الرسول وحده كما قال تعالى ﴿وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيُخْصِمَ بَيْنَهُمْ﴾^(٧٩) فذكر الله تعظيماً والمعنى تام بذكر رسوله))^(٨٠) فنلاحظ أن

الضمير ههنا يقصد منه الرسول تحديداً، وإنما ورد ذكر الله تعالى تكريماً وتشرفاً وتعظيماً لذكر الرسول الأكرم ولا يعني هذا أنه عائد إليهما معاً - حتى وإن كان ذلك بالمآل-، وسند ذلك أن الحديث في الآيات السابقة لهذه الآية والآيات اللاحقة عليها كله مُسلط على الرسول الكريم وطلب إرضائه؛ إذ يقول سبحانه ما نصّه: ﴿وَمِنْهُمْ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أَذُنُّ قُلٍّ أَذْنُ خَيْرٍ لَكُمْ يَوْمَئِذٍ بِاللَّهِ يُؤْمِنُ الْمُؤْمِنِينَ وَرَحْمَةً لِلَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ رَسُولَ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ * يَخْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضَوْكُمْ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ إِنَّ كَانُوا مُؤْمِنِينَ * أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدًا فِيهَا ذَلِكَ الْخِزْيُ الْعَظِيمُ﴾ فنفهم بأن السياق كله مُسلط على رضى الرسول ﷺ وليس الله تعالى؛ ولهذا ذكر سبحانه الضمير على سبيل الأفراد ليعود على الرسول تحديداً، وذكر لفظ الجلالة مع الرسول ليكون ذلك أهيب في نفوس الذين يؤذون الرسول وأكثر قيمة وإجلالاً لمكانة الرسول الكريم عنده سبحانه.

بهذا نجد أن جميع النصوص القرآنية التي ذكرها الزركشي لثبت بأن الضمير جاء على سبيل المفرد لعلّة معينة وأنه يعود على الاثنين - المذكورين قبله- معاً كانت محل نظر؛ لأن قراءة تلك النصوص على وفق منهج التحليل النصي أثبتت بأن الضمير يعود إلى القريب من المذكورين؛ لأن المتكلم يريد القريب تحديداً في ذلك الضمير لا لأنه - كما حسب الزركشي- يريد عودته إلى الاثنين معاً، فليس العلة هي هذه البتة؛ بل ذكره على سبيل الأفراد لأنه يريد من الضمير أن يعود على الأقرب فحسب والأقرب هو مفرد فحسب؛ من هنا نقول إن عودة الضمير في قوله تعالى ﴿وَأَسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ﴾ إنما كانت بداعي كون الصلاة غير الصبر، وأن المراد من الثقل في الصلاة - التي هي الولاية - هو الثقل في حمل ولاية الإمام علي عليه السلام وعملية أدائها قلباً

وقالاً ومعتقداً وعملاً.

وبهذا ثبت أن تفسير الإمام عليه السلام للفظتي الصبر والصلاة هو الأصح على وجه الإطلاق والعموم بلا نقاش؛ ومن هنا ننتهي إلى أن الصبر في الآية يعني الرسول الأعظم وأن الصلاة تعني ولاية علي بن أبي طالب عليه السلام وأن هذه الولاية كبيرة إلا على الخاشعين المؤمنين بالله تعالى تمام الإيمان؛ وذلك بدلالة قوله تعالى بعد هذه الآية ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾ فقوله تعالى ﴿يَتَّبِعُونَ﴾ ههنا بمعنى يوقنون^(٨١)؛ لأن (الظن) في هذا الموضع من باب الأضداد، وهذا يشير بما لا يقبل الشك إلى أن الذي يؤمنون بملاقاة ربهم إيماناً يقينياً هم وحدهم الذين يتحملون ولاية علي بن أبي طالب عليه السلام؛ لأنهم مدركون أن من خلفهم حساباً وعقاباً ومساءلة عن الحق لا محالة.

الخاتمة:

بعد طول التأمل ومعاودة النظر في النصوص القرآنية المرة تلو الأخرى من أجل استظهار المصاديق الاستدلالية على أحقية ولاية الإمام عليه السلام توصل الباحث إلى جملة من القناعات التي يمكن أن يلخصها عرضاً على النحو الآتي:

١- اتضح لدى الباحث أن النصوص التي كان داعي نزولها الإمام علي عليه السلام كلها قد صيغت بحشيات لغوية ومنهجيات بنائية دالة على أرجحية تولية الإمام دون غيره؛ ذلك بأن توظيف منهج التحليل النصي قد اثبت بما لا يقبل أدنى تأمل؛ بأن الإمام هو نفس الرسول ماهيةً ومكانةً بالتبع، وبأنه يحمل مشروعية الولاية من بعده، لأنه مطهر من الذنب والخطيئة، وبالمحصلة فإنه يتحد مع مفهوم العصمة؛ وبهذا لا يمكن الركون إلى أحد بعد الرسول الأعظم إلا إليه لبراءته من الخطأ

أو الزلل، والأحكم هو الأوجب بالتباع عقلاً ومنطقاً.

٢- وجد الباحث أن الآية التي نصت على ولاية الله سبحانه ابتداءً ورسوله تبعاً قد أثبتت في الوقت نفسه ولاية الإمام علي عليه السلام بوصفها أصلاً من أصول تكامل الولاية التي لا تتم إلا بأصولها الثلاثة، وقد جرى التنصيب على ولاية الإمام بحيثية أسلوية غاية في الروعة؛ إذ وظف سبحانه الحال (وهم راکعون) شرطاً بيانياً لتشخيص مدلول العموم في عبارة (الذين آمنوا)، والذي أعان على ذلك سند سبب نزول الآية وداعي إيجاد النص؛ إذ أثبت مقتضى نزول النص أن الذي تصدق وهو راکع هو الإمام علي لا غير.

٣- وقف الباحث على سمة مشتركة تتفق فيها النصوص التي أثبتت أحقية الإمام في الولاية هي أن جميع تلك النصوص قد أعانت أسباب نزولها على بيان مراد ولاية الإمام منها، ونحسب أن داعي سبب النزول يعد حدثاً عينياً يقوي الإيمان بمضمون النص والركون إليه باعتبار أن المتلقي وقتذاك قد شهد مطلب النص وفهم دلالاته تشخيصاً وعقلاً، وعليه لا مجال من التملص من الدلالة التي ينتجها النص لمتلقيه؛ بل لامناص من القول بأحقية ما تحدث به النص قناعة وإقراراً، وتأسيساً على هذا الملحظ يمكن أن نقول إن سبب النزول يسهم بفاعلية عالية في توثيق معنى النص وعرض المراد منه باستدلالات واقعية ومعاشة، وبهذا نصل إلى رضى ينص على أن معرفة دواعي النزول لا ترتبط بإيضاح الجانب التفسيري للآية الكريمة فحسب، بل إن لها من الأهمية بمكان ما يدعو إلى أن يؤسس عليها معتقداً دينياً راسخاً له أثره في تكامل حكم السماء ومنح سمة الديمومة لإرادة الذات الإلهية على البشرية؛ وبهذا لا مجال لمن قال بعدم جدوى

الركون إلى أسباب نزول النص لفهم ذلك النص وأن هذه الأسباب منافعها جانبية ونسبية لا أهمية من القول بها في مدار البيان التفسيري للآية الكريمة^(٨٢).

٤- وجد الباحث أن من إشارات التعبير القرآني إلى الإمام علي عليه السلام هو الإشارة إليه بالنعمة وذلك في قوله تعالى تحديداً ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾؛ إذ دلالة التحدث بنعمة الله هنا هي التبشير بالإمام علي ولياً للمسلمين بعد الرسول الأعظم، ويبدو أن لهذا المضمون رابطاً بداعي نزول النص سورة الضحى؛ لأن سبب النزول هو حزن الرسول الشديد لداعي تأخر الوحي وخشيته على الإسلام؛ لذا هبط النص مبشراً للرسول ومؤيداً له من الله سبحانه بمساندة الإمام عليه السلام فهو النعمة التي سيحدث بها الرسول مستقبلاً، فضلاً عن أن ثمة ترميزاً إشارياً لولاية الإمام كامن في القسمين في صدر السورة ابتداءً.

٥- اتضح لدى الباحث بأن مخاطبة الإمام على أنه (النعمة الإلهية) يعدّ سياقاً ثابتاً في نطاق المسارات التعبيرية للنص القرآني؛ ذلك بأنه سبحانه قد عبّر عن الإمام بالنعمة في غير موضع من خطابه المعجز إلى البشرية، وكان من جنس ذلك قوله تعالى ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي﴾؛ إذ اثبت سبحانه بإسناد التمام إلى النعمة التي عبّر بها عن الإمام أمير المؤمنين؛ بأن المراد ههنا هو وجوب ولاية الإمام عليه السلام؛ لأن دلالة التمامية تلزم المتلقي بأن لا يستغني عن الإمام بغيره؛ بل يجب أن يستغني بالإمام عمن سواه مطلقاً، وإلا يعدّ مخللاً بالوفاء لنعمة الله تعالى ومنكراً لفضل السماء عليه؛ ومن ثمّ سيسأل عن هذا النعيم (الولاية) يوم القيامة لا محالة؛ من هنا لزّم القول بمحوالة

الإمام مطلقاً والحال هذه.

٦- وجد الباحث عن المراد من (الصلاة) في قوله تعالى ﴿وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ إِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ﴾ هي ولاية الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام؛ وذلك بناءً على بيان الإمام نفسه لهذه الدلالة؛ وبهذا يثبت بأن موالاته لا يقوى عليها أي أحد؛ إذ لا يحتملها إلا الخاشعين، ولما كان الإمام هو (الصلاة) والصلاة في حقيقتها تمثل عمود الدين؛ وَجَبَ - من هنا - القول بأن موالاته تمثل عمود الدين، ذلك بأن المراد من (الصلاة) في النص الكريم وإن كانت لا تعني الفريضة الحقيقية بل مولاة الإمام، غير أنه لما عَبَّرَ عنها سبحانه بـ (الصلاة) فإن المتلقي سيلحظ تأسيساً على هذا أن مناط الصلاة ومناط الموالاة واحد؛ وهي قبول الأعمال على أساس قبول كل منهما ابتداء الصلاة (الفريضة) والصلاة (الموالاة)، وبعدهما لا يتحقق القبول لأنهما أصل الدين، ولا يُستغنى بأحدهما عن الآخر البتة؛ من هنا نفهم لزوم الموالاة للإمام عليه السلام لأنها بمثابة الصلاة التي هي أساس الدين ومنطق قبول العمل من غيره البتة.

وبالمآل نقول إذا كان ثمة إيمان بأن النص القرآني هو الفيصل الأصل والمنطق الحاسم لما هو مختلف فيه؛ فإن القراءة التحليلية للنصوص القرآنية تثبت بدلالاتها - من دون جهد كبير- أن الإمام علي عليه السلام هو الولي والأولى بعد الرسول بقيادة الإسلام إلى الحق والنجاة وهو الأوفق على وجه الإطلاق اعتقاداً وواقعاً وصفات لبناء النموذج الأسمى للإنسانية ذلك النموذج الذي تأسست عليه المعجزة السماء الدائمة منذ لحظة صدورها من الذات الإلهية وإلى ما لا نهاية له البتة، من هنا يثبت لدينا أن بيعة الغدير إنما هي حق طبيعي ومنطق عادل في توليه الإمام بعد الرسول الأعظم.

Abstract

If the expression of divine sacred is in one of the bases of belief and founded logical al-Faisal, the parent of the cut while different in it and approved Alogely to resolve vary the destinations and contrasting him directions, it can be said that what is true really of substance constructive and significance, together with the argument correct is a notification thereof decisive mandate granted by discussion therein; from here to say that there are a number of signals semantic and Emirates textual who received expression heavenly miraculous work mutually reinforcing marks the probative matter of Imam Ali bin Abi Talib (peace be upon him) that the optimum be followed after the Messenger of Allah (Allah bless him and his family) for the availability of a of attributes and a set of specifications that qualify him to this leadership position and his candidacy for the occupation Alaaadh spatial after the Great Prophet among Muslims; Because Qaeda mental states irrefutably that the more familiar and better for it is the first leadership and rightful pandering to him and has no other; thus say that Abannaúaat text - on according to the logic signals - in the Qur'anic expression sacred has contributed in its entirety in the building signify entitled to the back after the Messenger of Allah (peace and blessings be upon him); from here reflected the premise of this scientific endeavor that hypothesis in which we approach the Acetknah reality of reference Koranic by employing the method of semantic analysis ; The survey will be driven to express what the Bible Dalla owns the Imam Ali (peace be upon him) to the civil leadership and administration deserved end to the conviction evidentiary certain, however, take the receiver to serious delivery based on deductive logic SAS inventor of interconnected structure in the Qur'anic discourse miraculous.

قائمة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- إسماعيل حقي البروسوي: روح البيان، دار الفكر للطباعة والنشر - بيروت، د.ت.
- الأصبهاني: أبو نعيم أحمد بن عبد الله: حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، مطبعة دار الكتاب العربي - بيروت، ط٤، ١٤٠٥هـ.
- الألويسي: أبو الفضل شهاب الدين محمود (ت ١٢٧٠هـ): روح المعاني، تحقيق: محمد السيد الجليلند، مطبعة دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط٢، ١٤٠٤هـ.
- الباحث: قراءة دلالية في محذوف سورة الضحى (بحث منشور)، مجلة دراسات لجنفية، تصدر عن مركز دراسات الكوفة/ جامعة الكوفة، العدد الرابع، ٢٠٠٥م.
- البحراني: السيد هاشم الحسيني: (ت ١١٠٧هـ): البرهان في تفسير القرآن، مؤسسة البعثة - طهران، ط١، ١٤١٥هـ.
- البخاري: محمد بن سليمان: صحيح البخاري، تحقيق: مصطفى ديب البغا، مطبعة دار ابن كثير - بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٧م.
- البغوي: أبو محمد الحسين بن مسعود: معالم التنزيل، د.مط.د.ت.
- البيضاوي: تفسير البيضاوي، مطبعة دار الفكر - بيروت، د.ت.
- الترمذي: محمد بن عيسى أبو عيسى السلمي: الجامع الصحيح، المشهور بـ (سنن الترمذي)، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، مطبعة دار إحياء التراث العربي - بيروت، د.ت.
- الثعالبي: أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف المالكي (ت ٨٧٥هـ): تفسير الثعالبي المسمى بـ (الجواهر الحسان في تفسير القرآن)، تحقيق: د. عبد الفتاح أبو سنة وآخرون، مطبعة دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤١٨هـ.
- الحائري: مير سيد علي الطهراني (ت ١٣٤٠هـ): مقتنيات الدرر، مطبعة دار الكتب الإسلامية - طهران، ١٣٣٧هـ.
- الحاكم: أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري: المستدرک على الصحيحين، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، مطبعة دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
- ابن حنبل: أحمد أبو عبد الله الشيباني: المسند، مؤسسة قرطبة - القاهرة، د.ت.

- الدارمي: عبد الله بن عبد الرحمن أبو محمد: سنن الدارمي، تحقيق: فواز أحمد زمرلي، خالد السبع العلمي، مطبعة دار الكتاب العربي - بيروت، ط١، ١٤٠٧ هـ.
- الدهلوي (ت ١١٧٦ هـ): الفوز الكبير في اصول التفسير، دار قتيبة للطباعة - بيروت، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.
- الرازي: فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين (ت ٦٠٦ هـ): التفسير الكبير، مطبعة دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
- الزبيدي: محمد مرتضى (ت ١٢٠٥ هـ): تاج العروس، د. مط، د. ت.
- الزركشي: بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الشافعي (ت ٧٩٤ هـ): البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة دار المعرفة - بيروت، ط١، ١٣٩١ هـ.
- الزمخشري: أبو القاسم محمود بن عمر (ت ٥٣٨ هـ): الكشاف عن حقائق التنزيل، ضبطه وصححه: عبد الرزاق المهدي، مطبعة دار احياء التراث العربي - بيروت، ط٢، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.
- سالم شبيب بدوي: البحث القرآني عند السيد محمد الصدر، مطبعة المعمورة، مركز الدراسات التخصصية في فكر السيد محمد الصدر (قدس سره)، ط١، ١٤٣٠ هـ.
- ابن السراج: أبو بكر محمد بن سهل: الاصول في النحو، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٨٨ م.
- أبو السعود: محمد بن محمد العمادي: ارشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، والمشهور بـ (تفسير أبي السعود)، مطبعة دار إحياء التراث العربي - بيروت، د. ت.
- الشاهرودي: علي النمازي (ت ١٤٠٥ هـ): مستدرك سفينة البحار، تحقيق: الشيخ: حسن عبد علي النمازي، مؤسسة النشر الاسلامي لجماعة المدرسين بقم الشريفة، ١٤١٩ هـ.
- شبر: السيد عبد الله (ت ١٢٤٢ هـ): الجوهر الثمين، مطبعة الكويت - مكتبة الالفين، ط١، ١٤٠٧ هـ.
- الشوكاني: محمد بن علي بن محمد (ت ١٢٥٠ هـ): فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، د. مط، د. ت.
- الشيرازي: ناصر مكارم: الامثل في تفسير كتاب الله المنزل، مؤسسة البعثة للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت، ط١، ١٤١٣ هـ.

- الصدوق (٣٨١هـ):
- عيون أخبار الرضا (ع)، تحقيق: حسين الاعلمي، مطبعة مؤسسة الاعلمي للمطبوعات - بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ.
- الخصال، تحقيق: علي أكبر الغفاري، جماعة المدرسين في الحوزة العلمية - قم، د.ت.
- الطبائبي: السيد محمد حسين (ت ١٤٠٢هـ): الميزان، مطبعة جماعة المدرسين في الحوزة العلمية في قم، ط٤، ١٤١٧هـ.
- الطبراني: أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب: المعجم الكبير، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة العلوم والحكم - الموصل، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م.
- الطبري: أبو جعفر محمد بن جرير (ت ٣١٠هـ): جامع البيان في تأويل آي القرآن المشهور باسم (تفسير الطبري)، دار الفكر - بيروت - لبنان، ١٤٠٥هـ.
- الطوسي: أبو جعفر محمد بن الحسن بن علي (ت ٤٦٠هـ):
- التبيان في تفسير القرآن، تحقيق: أحمد حبيب قصير العاملي، مطبعة قم - مكتبة الإعلام الإسلامي، ط١، ١٣٧٩هـ.
- الامالي، تحقيق: قسم الدراسات الإسلامية - مؤسسة البعثة، مطبعة دار الثقافة - قم، ط١، ١٤١٤هـ.
- ابن عاشور: محمد بن طاهر: التحرير والتنوير المعروف بـ (تفسير ابن عاشور التونسي)، مؤسسة التاريخ، د.ت.
- ابن عقيل: بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمداني: شرح ابن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر - دمشق، الطبعة الثانية، ١٩٨٥م.
- العكبري: أبو البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين بن عبد الله: الباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر - دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٩٥م.
- علي عاشور: تفسير القرآن الكريم برواية الامام علي عليه السلام، مطبعة دار الصفوة - بيروت، لبنان، ط١، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.
- الفراهيدي: الخليل بن أحمد (ت ١٧٥هـ): العين، تحقيق: د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي، مطبعة دار الهلال، د.ت.

- الفيض الكاشاني: المولى محسن (ت ١٠٩١هـ): الصافي في تفسير كلام الله، دار المرتضى للنشر - مشهد، ط ١ د.ت.
- القرطبي: محمد بن احمد بن ابي بكر (ت ٦٧١ هـ): الجامع لاحكام القرآن المعروف بـ (تفسير القرطبي)، تحقيق: احمد عبد العليم البردوني، مطبعة دار الشعب - القاهرة، ط ٢، ١٣٧٢هـ.
- ابن كثير: ابو الفداء اسماعيل بن عمر الدمشقي (ت ٧٧٤هـ)، تفسير القرآن العظيم المشهور بـ (تفسير ابن كثير)، مطبعة دار الفكر - بيروت، ١٤٠١هـ.
- المجلسي (ت ١١١١هـ): بحار الانوار، تحقيق: السيد إبراهيم المياحي، محمد الباقر البهودي، دار إحياء التراث العربي - مؤسسة الوفاء - بيروت - لبنان، ط ٢، ١٤٠٣ - ١٩٨٣ م.
- محمد باقر الصدر: المدرسة القرآنية، مطبعة السرور، ط ١، ٢٠٠٤ م.
- محمد بن محمد رضا المشهدي: كنز الدقائق وبحر الغرائب، تحقيق: حسين دركاهي، تهران، ط ١، ١٣٤٨هـ.
- محمد علي الرضائي: دروس في المناهج والاتجاهات التفسيرية للقرآن، تعريب: قاسم البيضاني، المطبعة صدف - ايران، ١٤٢٦ق - ١٣٨٣ش.
- مسلم: ابو الحسين بن الحجاج القشيري النيسابوري: صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة دار إحياء التراث العربي - بيروت، د.ت.
- مرتضى الكاشاني: نور الدين محمد (ت ١١١٥هـ): المعين، مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي - قم، ط ١، د.ت.
- مغنية: محمد جواد (ت ١٤٠٠هـ): الكاشف، مطبعة دار العلم للملايين - بيروت، ط ٣،
- ابن منظور: ابو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (ت ٧١١ هـ): لسان العرب، مطبعة دار صادر للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، ط ١، د.ت.
- النسائي: أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن: سنن النسائي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب، ط ٢، ١٤٠٦ - ١٩٨٦ م.
- النسفي: ابو حفص نجم الدين محمد (ت ٧١٠هـ): تفسير النسفي، التحقيق: الدكتور عزيز الله جويني، منشورات سروش - طهران، ط ٣، ١٤٠٨ هـ.

هوامش البحث

- (١) محمد باقر الصدر: المدرسة القرآنية: ٢٣.
- (٢) م.ن: ١١، وينظر: محمد علي رضائي: دروس في المناهج والاتجاهات التفسيرية للقرآن: ٣١٠.
- (٣) سورة آل عمران: ٦١.
- (٤) ينظر: البغوي: معالم التنزيل: ٤٨/١، والبيضاوي: تفسير البيضاوي: ٤٦/١، وأبو السعود: إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم: ٤٦/٢.
- (٥) ابن حنبل: المسند: ١٤/٣، و١٧/٣، وينظر: الحاكم: المستدرک: ١٦٠/٣، والدارمي: سنن الدارمي: ٥٢٤/٢، والطبراني: المعجم الكبير: ٦٥/٣.
- (٦) ينظر: البغوي: معالم التنزيل: ٤٨/١، والبيضاوي: تفسير البيضاوي: ٤٦/١، وأبو السعود: إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم: ٤٦/٢.
- (٧) الحاكم: المستدرک: ٢/٢٦٣.
- (٨) سورة المائدة: ٥٥.
- (٩) سورة النجم: ٣.
- (١٠) سورة القلم: ٤.
- (١١) سورة الحشر: ٧.
- (١٢) سورة الأحزاب: ٦.
- (١٣) شبر: الجواهر الثمين: ١٨٨/٢، وينظر: الطوسي: التبيان: ٥٥٨/٣، والزحشري: الكشف: ٦٨٢/١، والرازي: التفسير الكبير: ١٨/١٢، والبحراني: البرهان: ٣١٥/٢، ومرضى الكاشاني: ٢٩٩/١، والفيض الكاشاني: المعين: ٤٤/٢.
- (١٤) سورة الرعد: ١١.
- (١٥) سورة الأحزاب: ٣٣.
- (١٦) ينظر: الطبري: تفسير الطبري: ٢٩٤/١٠، والبغوي: معالم التنزيل: ٣٤٩/١، والآلوسي: روح المعاني: ٢٨٤/١٦.
- (١٧) سورة الأحزاب: ٣٣.
- (١٨) ابن عاشور: التحرير والتنوير: ٣٣٥١/١.
- (١٩) سورة الأحزاب: ٣٤.
- (٢٠) سورة البقرة: ١٨٥.
- (٢١) سورة المائدة: ٦.
- (٢٢) الترمذي: سنن الترمذي: ٣٥١/٥، وابن حنبل: المسند: ٣٣٠/١.
- (٢٣) الحاكم: المستدرک: ٤٥١/٢.

- (٢٤) مسلم: صحيح مسلم: ١٨٨٣/٤.
- (٢٥) ينظر: ابن السراج: الأصول في النحو: ١٦٠/١، وأبو البقاء العكبري: الباب علل البناء والإعراب: ٢٦١/١، وابن عقيل: شرح ابن عقيل: ١٧٢/٢.
- (٢٦) ابن عاشور: التحرير والتنوير: ١٠٦٤/١.
- (٢٧) سورة محمد: ٢٤.
- (٢٨) سورة الشمس: ٧-٩.
- (٢٩) الحاكم: المستدرک: ١٣٧-١٣٨، والطبراني: المعجم الكبير: ٦٥/١١، وروي الحديث بصياغة مناظرة في موضع آخر من مصنفات جمع الحديث الشريف ما نصه: ((أنا دار الحكمة وعلي بابها))، ينظر: الاصبهاني: حلية الأولياء: ٦٤/١.
- (٣٠) سورة النبأ: ١-٥.
- (٣١) ينظر: القرطبي: تفسير القرطبي: ١٧٠/١٩، والطبري: تفسير الطبري: ٢-١/٣٠، والآلوسي: روح المعاني: ٣/٣٠، والشوكاني: فتح القدير: ٥١٠/٥.
- (٣٢) الآلوسي: روح المعاني: ٣/٣٠.
- (٣٣) م. ن: ٣/٣٠.
- (٣٤) الشوكاني: فتح القدير: ٥٠٩/٥.
- (٣٥) الشوكاني: فتح القدير: ٥٠٩/٥-٥١٠، وينظر: الآلوسي: روح المعاني: ٣/٣٠-٤.
- (٣٦) ينظر: الشيرازي: الأمثل: ٣٢٢-٣٢٣/١٩.
- (٣٧) الشيرازي: الأمثل: ٣٢٣/١٩، والبحراني: البرهان: ٥٦٥/٥.
- (٣٨) البحراني: البرهان: ٥٦٥/٥.
- (٣٩) سورة الأعراف: ٩٦.
- (٤٠) سورة الضحى: ١١.
- (٤١) ينظر: الطوسي: التبيان: ٣٧١/١٠، والطبري: تفسير الطبري: ٢٣٣/٣٠، وابن كثير: تفسير ابن كثير: ٥٢٤/٤، والآلوسي: روح المعاني: ١٦٤/٣٠.
- (٤٢) ينظر: الطبري: تفسير الطبري: ٢٣٣/٣٠، وابن كثير: تفسير ابن كثير: ٥٢٤/٤، والآلوسي: روح المعاني: ١٦٤/٣٠.
- (٤٣) ينظر: إسماعيل حقي: روح البيان: ٦٤٠/١٠، ومحمد بن محمد رضا المشهدي: كنز الدقائق: ٣٢٤/١٤، وسلطان محمد الجنابدي: بيان السعادة في مقامات العبادة: ٤٦٢/٤.
- (٤٤) ينظر: القرطبي: تفسير القرطبي: ٩٣/٢٠، والحائري: مقتنيات الدرر: ١٦٣/١٢، ومغنية الكاشف: ٥٧٧/٧.
- (٤٥) سورة الضحى: ١-٢.

- (٤٦) ينظر: ابن منظور: لسان العرب: ٣٧٢/١٤.
- (٤٧) ينظر: الباحث: قراءة دلالية في محذوف سورة الضحى (بحث منشور)، مجلة دراسات نحوية، تصدر عن مركز دراسات الكوفة/ جامعة الكوفة، العدد الرابع، ٢٠٠٥م: ٢٦٩.
- (٤٨) ينظر: م.ن: ٢٧٠.
- (٤٩) الحاكم: المستدرک: ١٥٢/٣، والطبراني: المعجم الكبير: ٧٦/١٠، الاصبهاني: حلية الأولياء: ٥٨/٥.
- (٥٠) سورة المائدة: ٣.
- (٥١) ينظر: الرازي: التفسير الكبير: ١١/ ١٠٨-١٠٧، والقرطبي: تفسير القرطبي: ٦٠/٦-٦٣، والطباطبائي: الميزان: ١٦٨/٥-١٧٣.
- (٥٢) الزمخشري: الكشاف: ٦٣٩/١.
- (٥٣) الطوسي: أمالي الطوسي: ٢٠٥، وعلي عاشور: تفسير القرآن الكريم برواية الإمام علي عليه السلام: ١٠٧.
- (٥٤) ينظر: الشيرازي: الأمل: ٥٩٠/٣-٥٩٣، والفيض الكاشاني: الصافي: ١٠/٢.
- (٥٥) الطباطبائي: الميزان: ١٦٨/٥.
- (٥٦) الصدوق: الخصال: ٢٥٧.
- (٥٧) الفراهيدي: العين: ٥٨٦/١.
- (٥٨) م.ن: ١١١/٨.
- (٥٩) ينظر: الزبيدي: تاج العروس: ٣٣٢/٣١.
- (٦٠) ينظر: م.ن: ٣٣١/٣١.
- (٦١) الصدوق: الخصال: ٢٥٧.
- (٦٢) سورة التكاثر: ٨.
- (٦٣) روي عن إبراهيم بن عباس الصولي أنه: ((قال كنا يوماً بين يدي علي بن موسى عليه السلام فقال لي: ليس في الدنيا نعيم حقيقي، فقال له بعض الفقهاء ممن يحضره: فيقول الله عز وجل ﴿ثُمَّ لَتُسْئَلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ﴾ أما هذا النعيم في الدنيا وهو الماء البارد، فقال له الرضا عليه السلام وعلا صوته: كذا فسرتموه أنتم وجعلتموه على ضروب، فقالت طائفة: هو الماء البارد وقال غيرهم: هو الطعام الطيب، وقال آخرون: هو النوم الطيب، قال الرضا عليه السلام: ولقد حدثني أبي عن أبيه أبي عبد الله الصادق عليه السلام أن أقوالكم هذه ذكرت عنده في قول الله تعالى: ﴿ثُمَّ لَتُسْئَلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ﴾ فغضب عليه السلام وقال: إن الله عز وجل لا يسأل عباده عما تفضل عليهم به ولا يمن بذلك عليهم والامتنان بالإنعام مستقبح من المخلوقين فكيف يضاف إلى الخالق عز وجل ما لا يرضي المخلوق

- به؟!، ولكن النعيم حبا أهل البيت وموالاتنا يسأل الله عباده عنه بعد التوحيد والنبوة؛ لأن العبد إذا وفا بذلك أداه إلى نعيم الجنة الذي لا يزول))، الصدوق: عيون أخبار الرضا عليه السلام: ١٣٦/١-١٣٧، و: الطوسي: التبيان: ٤٠٣/١٠، والفيض الكاشاني: الصافي: ٣٧٠/٥.
- (٦٤) سورة البقرة: ٤٤-٤٦.
- (٦٥) ينظر: الشوكاني: فتح القدير: ١٢٤/١، والآلوسي: روح المعاني: ١٧٢/١١، والنسفي: تفسير النسفي: ٤٢/١، والثعالبي: تفسير الثعالبي: ٥٧/١.
- (٦٦) ينظر: البيضاوي: تفسير البيضاوي: ٣١٦/١، وأبو السعود: إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم: ٩٨/١.
- (٦٧) البغوي: معالم التنزيل: ٤١/١.
- (٦٨) البيضاوي: تفسير البيضاوي: ٣١٦/١.
- (٦٩) المجلسي: بحار الأنوار: ٢/٢٦، والشاهرودي: مستدرک سفينة البحار: ١٥٧/٦.
- (٧٠) مسلم: صحيح مسلم: ٨٠٦/٢، وينظر: البخاري: صحيح البخاري: ٢٧٤١/٦.
- (٧١) البخاري: صحيح البخاري: ٢٧٤١/٦.
- (٧٢) النسائي: سنن النسائي: ١٣٦/٣.
- (٧٣) سورة يونس: ٥.
- (٧٤) سورة التوبة: ٣٤.
- (٧٥) سورة التوبة: ٦٢.
- (٧٦) الرزكشي: البرهان في علوم القرآن: ٣١/٤.
- (٧٧) سورة يس: ٣٨-٣٩.
- (٧٨) سورة التوبة: ٣٣-٢٤.
- (٧٩) سورة النور: ٤٨.
- (٨٠) الرزكشي: البرهان في علوم القرآن: ٣١/٤.
- ❖ باستثناء عودة الضمير إلى الذهب والفضة قوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا﴾ فهو لا يعود إليهما معاً بحكم ماهية الكنز فيهما؛ فكأن المراد هو (الكنز) تحديداً بغض النظر عن نوعه.
- (٨١) ينظر: النسفي: تفسير النسفي: ٤٢/١.
- (٨٢) ينظر: الدهلوي: الفوز الكبير في اصول التفسير: ٦٠-٦١، وسالم شبيب بدوي: البحث القرآني عند السيد محمد الصدر: ١٦١ وما بعدها.